اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة (دراسة ميدانية في الضفة الغربية وقطاع غزة)

د. حسن البرميل*

* أستاذ مساعد في علم الاجتماع/ منطقة بيت لحم التعليمية/ جامعة القدس المفتوحة.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو حق العودة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي لتحليل البيانات، ووزعت أداة الدراسة على عينة طبقية من اللاجئين الفلسطينيين القاطنين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، وتضمنت هذه الدراسة سؤال رئيس هو: ما اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو حق العودة؟ وتفرع عنه أسئلة عدة تقيس أثر المتغير المستقل **وهو مكان السكن في اتجاهات اللاجئين نحو المواضيع الآتية**:

١. الرأي العام العالمي وأثره في حق العودة.
١. الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق العودة.
٢. الحلول المقترحة لحل قضيتهم.
٣. المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وأثرها في حق العودة.
٤. التوطين.

وبينت نتائج الدراسة على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha = ٠,٠٥$) نحو المواضيع الأنفة الذكر في اتجاهات اللاجئين نحو حق العودة تبعاً لمكان السكن، **ومن جملة التوصيات التي أكدت عليها الدراسة ما يأتي**:

١. الحفاظ على المخيمات ومنع تحولها إلى أحياء متداخلة مع المدن.
٢. العمل على بناء شبكة اتصال بين قطاعات اللاجئين في أماكن تواجدهم في العالم كافة.
٣. اعتبار قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية سياسية في المقام الأول وهي جزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية.
٤. صياغة برنامج عمل وطني واجتماعي وسط تجمعات اللاجئين في كل مواقعهم، أساسه حق العودة والنضال في سبيل إقراره.
٥. رفض مشاريع التوطين.

Abstract:

This study aimed at investigating the attitudes of the Palestinian refugees living in the West Bank and Gaza towards the right of return. The researcher used the descriptive approach of refugees in the West Bank and Gaza camps which included the following main question: what are the attitudes of the Palestinian refugees living in the West Bank and Gaza camps towards the right of return? This main question was then subdivided into various questions to measure the impact of the independent variable, the place of residence, ***on the refugees' attitudes towards the following topics:***

1. *The world general attitude and its impact on the right of return.*
2. *The ways that can be used to achieve the return.*
3. *The suggested solutions for the refugee cause.*
4. *The Israeli Palestinian negotiations and their impact on the right of return.*
5. *Refugee settlement.*

The results of the study showed that there were no statistical differences at ($\alpha = 0.05$) towards the above mentioned topics related to the refugees' attitudes towards the right of return in relation to the place of residence. ***The present study confirmed the following recommendations:***

1. *preserving the status of the camps and not trying to allow them to be integrated into cities.*
2. *Working on constructing a communication network among the refugees in all the places all over the world.*
3. *Assuring that the refugee issue is a political one in the first place and that it is part of the Palestinian cause.*
4. *Formulating a social national program in all the Palestinian refugee areas which will be based on the right of return and the struggle to confirm it.*
5. *Refusal of all the refugees' settlement projects.*

مقدمة:

شهد المجتمع الفلسطيني عبر العقود العشرة الماضية تحولات في بنيته الاجتماعية والديموغرافية ناتجة عن الصراعات المختلفة التي شهدها هذا المجتمع، وبخاصة الصراع العربي الإسرائيلي الذي بدأت ملامحه في أواخر القرن التاسع عشر، على أثر انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال بسويسرا عام ١٨٩٧، الذي أقرَّ في برنامجه إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، هذا الصراع الذي أصبح واقعاً ملموساً في العقد الثاني من القرن العشرين، والذي أدى إلى إعلان الدولة العبرية في أربعينيات القرن العشرين.

كان لهذا الكيان السياسي الغريب على أرض فلسطين آثارٌ سلبية على المجتمع الفلسطيني بجميع أنساقه وبمختلف تفاعلاته الاجتماعية، وبشكل خاص الديموغرافية والاجتماعية منها. إذ أحدثت العمليات العسكرية للمنظمات اليهودية تشوهاً واضحاً في المضمون البنيوي للمجتمع الفلسطيني الذي ارتكز على عنصرين هما: الأرض وما تمثله من رمز للكيان، ومصدر رزق للإنسان الفلسطيني، إذ صودرت معظم الأراضي الفلسطينية، كما سارعت المنظمات اليهودية إلى إقامة تجمعات سكنية للمستوطنين اليهود عليها. ويتمثل العنصر الثاني في البعد الديموغرافي الذي تأثر بشكل واضح بفعل المجازر الصهيونية ضد الفلسطينيين. وتمثل جانب التحول الجذري في البناء الاجتماعي الفلسطيني في طبيعة التغيرات التي استجدت على الفلسطينيين الذين طُردوا من ديارهم قسراً، مما أدى إلى حدوث ما يسميه علماء الاجتماع بالهجرة القسرية. ويصنف هذا النوع من الهجرة بالهجرة القسرية الداخلية، التي تمثلت في تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين من قراهم ومدنهم إلى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٤٨. ثم الهجرة القسرية الخارجية التي توجهت فى معظمها إلى الأقطار العربية المجاورة لفلسطين كالأردن ولبنان وسوريا. ولا يقل عدد المهجّرين إلى هذه الدول عن المهجّرين الذين هُجِّروا إلى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولم تكن نتائج حرب حزيران يونيو عام ١٩٦٧ أقل وطأة على المجتمع الفلسطيني، إذ أفضى النزوح القسري الثاني إلى إحداث تغير ديموغرافى مؤثر فى بنية المجتمع الفلسطينى بشكل كبير، حيث أحدث هذا التغير الديموغرافي نوعاً جديداً من التجمعات السكانية الفلسطينية الطارئة، أطلق عليه اسم « **مخيمات اللاجئين** » سواء داخل فلسطين أم خارجها، ومعها ظهرت قضية اللاجئين التى ما زالت محل جدال وصراع على المستويين الدولي والإقليمي. وتشكل قضية اللاجئين الفلسطينيين أهم جوانب القضية الفلسطينية المعاصرة

بشكل خاص، والصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام. وكان لعملية اقتلاع مئات الآلاف من الفلسطينيين من أراضيهم على أيدي المنظمات الصهيونية وتشتتهم في دول عربية وأجنبية عدة منذ عام ١٩٤٨ أثر كبير في إبراز القضية الفلسطينية على المستويين السياسي والإنساني.

وقد حظيت قضية اللاجئين الفلسطينيين –وما زالت– باهتمام دولي وإقليمي. وأضحت محور اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي التي أصدرت قرارات تطالب (إسرائيل) بالسماح بالعودة لهؤلاء اللاجئين إلى وطنهم. كما أنشأت المنظمة الدولية وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية التي نزحوا إليها، إلا أن هذه المشاريع فشلت في تطبيق أهدافها لرفض الجانب الإسرائيلي حق العودة أو الجانب العربي إعادة التوطين. وبقيت القضية على حالها إلى أيامنا هذه دون أي تغيير، حيث ما زال نصف الشعب الفلسطيني تقريباً يعيش في المخيمات في ظروف اقتصادية واجتماعية ونفسية سيئة جداً.

وتحولت هذه القضية إلى أزمة لا تجد طريقها إلى الحل فى المستقبل القريب فى ضوء معطيات مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط الذى عقد عام ١٩٩١ بين منظمة التحرير الفلسطينية و (إسرائيل) حيث أُرجئ التفاوض على قضية اللاجئين إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، إذ من المفترض أن تبدأ بعد ثلاث سنوات من الفترة الانتقالية المحددة حسب ما ورد في المادة الخامسة من اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية و (إسرائيل) .

علاوة على هذا تم التفريق بين موضوع اللاجئين لعام ١٩٤٨ وقضية النازحين عام ١٩٦٧. الأمر الذي يشكّل إنذاراً خطيراً في تجزئة قضية اللاجئين وإفراغها من مضمونها السياسي في المفاوضات المقبلة.

وأمام هذا الموقف السياسى الذى لا يتسم بالوضوح فيما يتعلق بحق العودة، تبنى الفلسطينيون بقوة خلال عقد التسعينيات إثارة قضيتهم على الرأى العام عالمياً وإقليميا ومحلياً. وساعد هذا الاتجاه فى ازدياد الوعى الفلسطينى بقضيتهم من خلال عقد لجان متخصصة ومؤتمرات متكررة فى المخيمات الفلسطينية، وليضرب الفلسطينيون نموذجاً رائعاً فى الفعل الجمعى الإبداعى ممثلاً فى الإنتفاضة الفلسطينية كرد على محاولات تزييف الوعى من جانب الاحتلال الإسرائيلى بأساليب مختلفة.

إن زخم الفعل والفعل المضاد لقضية اللاجئين الفلسطينيين والمواكبة للتسوية السلمية قد حفّز الدارسين والباحثين على جميع المستويات الدولية والإقليمية والمحلية

على إجراء الدراسات المتنوعة، التي تركزت في أغلبها على المنهج النظري. وقد كانت هذه الدراسات محل اهتمام كوكبة من الدارسين والباحثين العرب والأجانب من خلال رؤى يغلب عليها التوجه السياسي والنظرة الفلسفية الذاتية. بينما كان نصيب البحث الأمبيريقى من هذا الاهتمام العلمى قليلاً لاسيما فيما يختص بحق العودة. لهذا تحاول الدراسة الحالية الإسهام فى هذا الجانب أمبيريقياً باستخدام قياس اتجاه الرأى العام لأصحاب القضية أنفسهم من المقيمين داخل المخيمات فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

مشكلة الدراسة وأهدافها:

شهد العالم في نهاية القرن العشرين حركة تهجير واقتلاع واسعة النطاق لمواطنين من أوطانهم الأصلية، وأصبحت ظاهرة الاقتلاع والتهجير غير إنسانية حيث يقتلع فيها الإنسان من وطنه وممتلكاته بفعل الاحتلالات العسكرية لهذه المناطق. وتعد فلسطين نموذجاً حيّاً وتجسيداً واقعياً لهذا الإقتلاع. ففي أواخر العقد الرابع من القرن العشرين شُرِّد أكثر من (٨٠٠,٠٠٠) فلسطيني بسبب الحرب الأولى التي وقعت بين العرب و (إسرائيل) عام ١٩٤٨. ولم ينقضِ عقدان من الزمن إلا وقد حلّت نكبة ثانية أطلق عليها نكسة حزيران في أواخر العقد السادس من القرن ذاته. وقدّرت الإحصاءات أن حوالي ٢٠٪ من سكان الضفة الغربية قد غادروها نتيجة لهذه الحرب (عبد ربه، ١٩٩٦: ٥– ٦) .

لهذه الأسباب وغيرها كان لقطاع اللاجئين الواسع حضوره العملي والواقعي في مجمل التفاعلات التي أفرزتها القضية الفلسطينية عبر العقود الخمسة الأخيرة. الأمر الذي جعل المؤسسات الدولية تولي اهتماماً خاصاً بهذه القضية. فقد صدر القرار الأول المتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين، وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم بفعل العمليات العسكرية للمنظمات اليهودية في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين. إلا أن حجم الدعاية لهذا القرار لم يكن بالمستوى المطلوب كما لم تستثمره الدول العربية بالشكل الصحيح خاصة في المحافل الدولية.

وبعد مرور أربعين عاماً ونيف، بدأت الإرهاصات السياسية تأخذ واقعاً جديداً في المنطقة العربية حينما بدأت المفاوضات السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية و (إسرائيل) في مدريد وبعدها في أوسلو، إذ تم التوصل إلى اتفاق مبدئي بين المفاوضين من كلا الجانبين. ولم تأخذ قضية اللاجئين حيّزاً واسعاً في مجريات التفاوض السابق. وأجلت إلى المرحلة النهائية. الأمر الذي أثار حفيظة اللاجئين، وأخذت التساؤلات تظهر في أوساطهم حول حق العودة وتنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بعودة اللاجئين إلى ديارهم التي أجبروا على هجرها قسرا. وكان متوقعاً أن يتباين مردود هذه الاتفاقات على الشارع

الفلسطيني، لاسيما داخل المخيمات فى الضفة الغربية وقطاع غزة بوصفهم أصحاب المشكلة الحقيقيين. فإذا كان الجميع يتفقون على ضرورة حل المشكلة واعتبار أن عودة اللاجئين لمواطنهم الأصلية حق وأمل، فإن آلية تحقيق هذا الهدف قد تتباين بينهم وفق التباينات السياسية والانتماءات الحزبية والفروق الاقتصادية والاجتماعية.

من هذا المنطلق جاءت فكرة هذه الدراسة، وتبلورت مشكلتها فى التعرف على: « **ما اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو حق العودة**؟ ويقصد بالاتجاهات هنا: التوجهات Trends بمعناها المحدود.

أهمية الدراسة:

تتعدد جوانب أهمية دراسة قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، مما يجعل مناقشتها أمراً تكتنفه صعوبات جمة، تتباين في قوتها وحجمها وفقاً لمستوى التحليل لهذه القضية، والتي تحولت بفعل تقادمها والإرهاصات المتباينة حولها إلى أزمة مستعصية دون حلول تقبلها أطراف الصراع.

يتمثل الجانب الأول فى الارتباط العضوى بين قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين على مستوى الصراع العربي – الإسرائيلي، و بين قضايا الأمن الأقليمى العربى الذى يواجه تهديدات كبيرة واقعة عليه، سواء من داخله أو من خارجه، إذ إن التناقض في النظام العربي خاصة فيما يتعلق بتحقيق توازن إستراتيجي فعال مع (إسرائيل) ومصادر التهديد الأخرى، قد أدى إلى طرح مدخل السلام والتسوية السلمية مع (إسرائيل) ، مع ضرورة تقديم تنازلات استراتيجية وتكتيكية. ولعل من أهمها تأجيل النظر فى حل قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى المرحلة النهائية للمفاوضات السياسية وتحقيق السلام العادل مقابل الأرض. وإلى الآن تشترك كتابات وتحليلات عديدة عربية وأجنبية تناقش هذه القضية من خلال رؤى متباينة تتأرجح بين الإنصاف والانحياز غير المعلن لدوافع كامنة متباينة. ومن ثم يمكن ربط أزمة حق العودة للاجئين الفلسطينيين بأزمة النظام العربى وحاجته لصحوة قومية تفضى إلى تنقية الأجواء العربية، وتحقق إنجازاً في حل أزمة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني خاصة. ولعل انبثاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى فى ديسمبر ١٩٨٧ يمثل مردوداً نفسياً رائعاً لعملية تصحيح الأوضاع العربية وإعلاناً فى الوقت ذاته عن يقظة الوعى الفلسطينى ومقاومته لعملية تزييف الوعى من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلى و اغتصاب أراضيه بعد تهجيره قسراً منها والإقامة فى مخيمات متناثرة فى غزة والضفة الغربية.

ويتمثل الجانب الثاني من أهمية الدراسة فى أنه رغم الصراعات العربية التى عادت للظهور من جديد على إثر الغزو العراقى للكويت والخصومة بين سوريا والعراق ثم تفكك الاتحاد السوفيتى استمرت الانتفاضة الفلسطينية واتسعت وتطورت مما نراه عملاً يدعم الرأى العام الفلسطينى نحو الصحوة ومقاومة الاحتلال الإسرائيلى لأراضيه، ورفض المكوث طويلاً فى المخيمات فى ظل ظروف معيشية اقتصادية واجتماعية ونفسية غير مرضية. ولعل إحساس الفلسطينيين بمزيد من الشعور باليأس والإحباط من قدرة النظام العربى على حل قضيتهم، لاسيما المرتبطة بحق العودة فى ظل التعنت الإسرائيلى والدعم الأمريكى له، قد أفضى إلى الانتفاضة الفلسطينية الثانية، لاسيما بعد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط فى نوفمبر عام ١٩٩١. وتنهار هذه الدبلوماسية حالياً فى ظل إعادة احتلال (إسرائيل) لمناطق الحكم الذاتى الفلسطيني. وإحساس الشعب الفلسطينى بضرورة المقاومة حتى تكتب لهم إرادة الحياة وعودتهم إلى أراضيهم الأصلية بدلاً من فكرة توطينهم فى دول أخرى مجاورة.

على مستوى المجتمع الفلسطيني يعكس استمرار عملية الانتفاضة، واشتراك الأطفال والشباب ذكوراً وإناثاً فى عمليات المقاومة والاستشهاد مصداقية للوعي لدى هذه الفئة بقضية بلادهم. وللأسف تفتقر المكتبة العربية لدراسات اجتماعية ميدانية على الوعى والرأى العام لدى الفلسطينيين المقيمين قسراً فى مخيمات متناثرة فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وأن ما نجده من دراسات لا تعدو رؤى ذاتية نظرية تفتقر إلى الشمولية، ومن خلال ما ورد سابقاً يمكن أن يخلص الباحث إلى جانبين من هذه الأهمية أحدهما نظري والآخر تطبيقي. وتكمن الأهمية النظرية للدراسة الحالية في معالجتها للفعل الاجتماعي الفلسطيني كفعل ثوري من منظور سوسيولوجي يستنبط مضمونه من الأطر النظرية الاجتماعية المتباينة الاتجاهات والمتعددة الأهداف.

ولعل هذه المعالجة النظرية التجريدية التى تبناها الباحث فى دراسته، قلما تناولها الباحثون فى دراساتهم، ومن هنا تأتى هذه الأهمية فى قدرتها على التوفيق بين النظرية والتطبيق لتقدم بذلك إضافة جديدة للتراث السوسيولوجى الحديث.

أما الأهمية التطبيقية للدراسة فتتمثل فيما يأتي:

إن المتتبع للدراسات العربية والأجنبية حول حق العودة قامت بتغطية الجانب النظرى الذى غلب عليه الطابع الإنشائي، ومن هنا تأتى هذه الدراسة لتغطى النقص في الجانب الأمبريقي في قياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة. وقد تمحورت الدراسة حول موضوع رئيس وجوهري في القضية الفلسطينية وإغفاله أو تجاوزه يعدُّ

مساساً بالثابت الوطني الاستراتيجي المتمثل في عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية.

ولقد جاءت نتائج هذه الدراسة كرد علمى وموضوعى على نتائج بعض الدراسات التى حاولت تشويه اللاجئ الفلسطيني، وزعزعة انتمائه إلى وطنه الأصلي. وتعدُّ هذه النتائج ركيزة رئيسة للمفاوض الفلسطيني في المرحلة التفاوضية النهائية، وتعد أيضاً مرجعيةً له، لأنها تعبر عن اتجاهات كم هائل من اللاجئين الفلسطينيين فى مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة نحو حق العودة اختير بطريقة علمية موضوعية مما يدعو الباحث إلى تعميم نتائج دراسته.

وجاءت هذه الدراسة لترد على جميع المبادرات الحديثة والقديمة التى حاولت التنظير للتوطين والتعويض، وإنهاء المطالبة بتطبيق قرار ١٩٤ الذى تؤكد مضامينه على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التى أخرجوا منها بقوة السلاح وتعويضهم عن الخسائر التى لحقت بهم جراء هذا التهجير القسري.

مفاهيم الدراسة الأساسية:

◄ **اللاجيء**: عرّف اللاجيء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٢ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٨ بأنه الشخص الذي كان قد عاش في فلسطين قبل اندلا ع الحرب عام ١٩٤٨، والذي فقد بسبب ذلك بيته ووسائل كسب معيشته. (الطويل، ١٣: ١٩٩٦) .

◄ **النازح**: هو الفلسطيني الذي خرج من دياره في فلسطين في حرب حزيران ١٩٦٧، ويشمل هذا المصطلح الفلسطيني الذي كان خارج الضفة الغربية وقطاع غزة عندما اندلعت حرب ١٩٦٧، كما يشمل ذلك الفلسطيني الذي غادر أرضه بعد انتهاء الحرب، ويحمل تصريح مغادرة إسرائيلية، ولم يتمكن من الرجوع لأسباب مختلفة مثل تجاوز الاقامة في الخارج فوق ما هو مسموح به في التصاريح التي يحملونها. (الطويل، ١٤: ١٩٩٦) .

◄ **الاتجاهات الاجتماعية**: **Social Attitudes:** تحظى أدبيات العلوم الاجتماعية بتعريفات عديدة للاتجاه والتعريفات المرادفة له، إذ يتناول هذا التعريف مدارس فكرية عديدة نفسية وسلوكية واجتماعية، وستتبنى هذه الدراسة تعريف "Green" للاتجاه لأن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة، لأن تعريف Green اشتمل على الجوانب الثلاثة للاتجاه (السلوكي، والمعرفي والوجداني) . وهذا ما نستنبطه في تعريفه الآتي: «هو نسق أو تنظيم لمشاعر الشخص ومعارفه وسلوكه،

أي استعداده للقيام بأعمال معينة، يتمثل في درجات من القبول والرفض لموضوعات الاتجاه». (محمود، ١٩٥: ١٩٧٩).

◄ **الرأي العام: Public Opinion:** يستخدم (Bryce) الرأي العام للدلالة له على الآراء الكلية للأشخاص الذين يتمسكون بالقضايا التي تؤثر على مصلحة الجماعة، إذ يمثل تجمعاً لكل الأفكار والمعتقدات والميول، والطموحات والآراء المختلفة (Katz, 1954: 50- 51).

◄ **حق العودة: Right of Return:** هو ذلك الحق الذي يطالب به اللاجئون الفلسطينيون وفروعهم بالعودة إلى الأماكن التي كانوا يقطنونها، تلك المساكن التي ارغموا على مغادرتها هم وآباؤهم وأجدادهم وحق استعادتهم للأملاك التي انتزعت منهم أو تركوها، ومن خلال هذه الرؤية فإن مواصفات حق عودة اللاجئين الفلسطينيين تتمحور حول البعدين الآتيين:

- أنه حق فردي، لكنه ذو بعد جماعي لأنه يعني أغلبية الشعب.
- أنه حق ذو طبيعة سياسية، إذ يعني استعادة المواطنة. (بابادجي، ٤٢: ١٩٩٦).

فرضية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار قبول أو رفض الفرضية الآتية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات اللاجئين الفلسطينين نحو حق العودة عند ($\alpha = ٠,٠٥$) تعزى إلى متغير السكن.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو حق العودة؟ ويتفرع عنه التساؤلات الآتية:

- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة تبعاً لمكان السكن (الضفة وغزة).
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة نحو الرأي العام العالمي وحق العودة القانوني تبعاً لمكان السكن (الضفة وغزة).
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق العودة تبعاً لمكان السكن (الضفة وغزة).

- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو الحلول المقترحة بشأن قضيتهم تبعاً لمكان السكن (الضفة وغزة).
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية وتأثيرها على حقهم في العودة تبعاً لمكان السكن (الضفة وغزة).
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو توطينهم تبعاً لمكان السكن (الضفة وغزة).

المعالجة الإحصائية:

بعد جمع بيانات الدراسة قام الباحث بمراجعتها، وذلك تمهيداً لإدخالها إلى الحاسوب وأعطيت أرقاماً معينة، وحُوِّلت الإجابات اللفظية إلى رقمية، وعولجت هذه البيانات إحصائيا باستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واستخدام اختبار T لكي يختبر الفرضية السابقة.

الدراسات السابقة:

يتناول هذا البحث بعضاً من الدراسات التي أجريت على اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات. وقد تنوعت هذه الدراسات في أهدافها ومنهجيتها بهدف الوصول إلى نتائج تخدم غايات تتعلق بأفكار الباحثين، وأغراض يمكن وضعها في بعض الأحيان في موضع الشبهة، وبخاصة تلك التي أشرف على إجرائها باحثون إسرائيليون. وسيقوم الباحث بتصنيف هذه الدراسات واستعراضها حسب وحدة الموضوع مراعياً التسلسل الزمني في إجرائها، وموضحاً في نهاية هذا الجزء رؤية نقدية وتعليقاً يتناول فيه الباحث جملة من القضايا المحورية المثيرة للجدل والنقاش، ويتخلل ذلك عملية مقارنة بين الدراسات من حيث أهدافها ومستوياتها.

المحور الأول- الدراسات التي تناولت موقف اللاجئين الفلسطينيين من اتفاق أوسلو:

في عام ١٩٩٨ قام الباحث **Gerhard Pulfer** بدراسة ميدانية استخدم فيها أداة المقابلة في جمع المعلومات، واختار عينة عشوائية في قطاع غزة. ومن بين الإجابات التي حصل عليها الباحث، أن اتفاقية أوسلو لم تعد أكثر من مجرد وعود فارغة، وأن هذا الاتفاق لن يسمح لهم بالعودة إلى أراضيهم الأصلية، وقد عبّر كثير من المبحوثين عن أن

الحرب والوضع الذي كان سائداً قبل توقيع الاتفاقية كان أفضل بكثير من الوقت الراهن، إذ إن دخل الفرد أصبح في وضع سيء مقارنة مع الماضي، يضاف إلى ذلك أن التوقعات من عملية السلام قد تحطمت، وأن اتفاق أوسلو تجاهل قضية اللاجئين، إذ لم تصبح هذه القضية أولوية من أولويات بنود هذا الاتفاق (Pulfer, 1998: 3- 5) .

وفي المخيمات الفلسطينية المقامة على الأراضي الأردنية، أجرت الباحثة **(Samar Hijjawi)** دراسة سنة ١٩٩٨ حاولت من خلالها التعرف على رؤية اللاجئين الفلسطينيين نحو اتفاقية أوسلو، وبعض القضايا المتعلقة بقضية اللاجئين سنة ١٩٩٨، واستخدمت الباحثة أداة المقابلة، حيث قامت بمقابلة أشخاص عدة في المخيمات الفلسطينية الموجودة في الأردن. وقد خرجت الباحثة بمعطيات عدة في دراستها، حيث عبّر اللاجئون عن خيبة أملهم نحو الوضع الراهن، وما يجري في المفاوضات الحالية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وعكس اللاجئون الفلسطينيون تشاؤماً كبيراً نحو مستقبلهم السياسي، إلا أنهم في الوقت ذاته تمنوا أن تفتح اتفاقية أوسلو الطريق نحو عودتهم إلى فلسطين. (Hijjawi, 1998: 2- 6).

وفي دراسة استطلاعية مشتركة بين **مركز القدس للإعلام والاتصالات ومركز Tami Steinmetz** في جامعة تل أبيب، أجريت سنة ١٩٩٩ على عينة شملت كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، والفلسطينيين داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، والإسرائيليين، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- يرى معظم الفلسطينيين أن قضية اللاجئين هي ثاني أصعب قضية بعد القدس وأهمها، بينما يرى الإسرائيليون أنها أقل أهمية، وهي ليست صعبة، ويمكن حلها في إطار المفاوضات النهائية.

- يعتقد الإسرائيليون بأن الوفد الإسرائيلي المفاوض يجب أن يقنع شريكه الطرف الفلسطيني في المفاوضات بقبول الحل الذي يدعو إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأماكن التي يسكنون فيها الآن، وعلى النقيض من ذلك فقد عبر الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة والفلسطينيون داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، بأن الحل لقضية اللاجئين الفلسطينيين يكمن في عودتهم إلى مواطنهم الأصلية التي شردوا منها سنة ١٩٤٨ بفعل العمليات العسكرية اليهودية آنذاك. وأن على إسرائيل تعويضهم بعد عودتهم إلى آراضيهم وفق قرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة. (Jerusalem and Communic- tion Centre, 1999: 15- 35) .

المحور الثاني- الدراسات التي تناولت موقف اللاجئين الفلسطينيين من حق العودة أو التوطين:

في عام ١٩٨٩ أجرت الباحثة **(Norma Hazboun)** دراسة عن مشاريع التوطين الإسرائيلية التي أقامت بعضها الحكومة الإسرائيلية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، وذلك كإجراء عملي لتسوية قضية اللاجئين وإنهائها، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الاستراتيجية التي تبنتها الحكومة الإسرائيلية في قضية توطين اللاجئين الفلسطينيين قد فشلت، وهذا ما تبين بشكل واضح من خلال المشاركة الفعلية للاجئين في «مشروع الشيخ رضوان» في فعاليات الانتفاضة، وقد صرح موظف في وزارة الدفاع الإسرائيلية «أن هذا تغير حقيقي في الموقف» (Jerusalem Post, Oct. 19, 1989) . ففي بعض الأحيان فاقت المواجهات مع القوات الإسرائيلية في مشروع الشيخ رضوان تلك التي كانت سائدة في باقي المخيمات الفلسطينية.

وقد أكدت الباحثة في دراستها أن تمسك اللاجئين الفلسطينيين بحقوقهم السياسية يتناقض بشدة مع الافتراض الإسرائيلي الذي يرى أن إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة سيبدد حلم العودة، وهو حلم يلخصه تصريح موشيه ديان وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق في شهر حزيران سنة ١٩٧٣، الذي يقول فيه «**أنه طالما بقي اللاجئون في مخيماتهم، فسيقول أبناؤهم أنهم جاءوا من يافا أو حيفا، أما إذا انتقلوا من المخيمات فإن هناك أملاً بأن يشعروا بارتباطهم بالأرض الجديدة**» (Jerusalem Post, June 13, 1973) .

من خلال الدراسة السابقة يلاحظ أن الباحثة قد أكدت على أن هناك عملية تواصل وامتداد تاريخي سياسي، ومن خلال تفاعلات هذه العملية تحددت معها شخصية اللاجئ الفلسطيني باعتباره فاعلاً تاريخياً على امتداد مواقع الشتات، حيث أوجد اللاجئون بينهم فهماً مشتركاً حول مستقبل الحل لقضيتهم، كما أن الموقف الإسرائيلي المتعنت من حل قضية اللاجئين بشكل عادل قد أعاد من جديد إنتاج أشكال وأنماط جديدة للرفض بين الجماهير اللاجئة، وخاصة ما يطرح بصدد توطينهم ودمجهم في المجتمعات العربية، وإنهاء ظاهرة المخيم، وأرجعت الدراسة التعنت الإسرائيلي إلى استناده في الأساس إلى العقيدة الأمنية «ووعي مفهوم القيادة الإسرائيلية لأمن كيانها الاستراتيجي» والتي تشكل عودة اللاجئين تدميراً لهذا الكيان وكابوس المستقبل كما ورد في الكتاب السنوي لـ (إسرائيل) في سنة ١٩٩٠ (Hazboun, 1996: 40- 41) .

وفي دراسة لـ **Jerry Afinson** سنة ١٩٩٢ عن واقع اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية، خرجت بنتائج عدة تمحورت جميعها حول حق العودة، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي: عبّر ٣٢٪ من الذين استجوبوا عن رغبتهم بترك المخيم، فيما رفض ٣٨,٤٪ منهم ذلك رغم موقفهم السلبي من الحياة في المخيم، وقد أظهرت نسبة كبيرة من سكان المخيمات تمسكهم بالبقاء في المخيم لأسباب وطنية، وهم يرون أن زوال المخيمات هو زوال لقضيتهم. ومن هنا يخرج الباحث بنتيجة تتلخص في أن أي حل عادل يجري العمل به لحل مشكلة اللاجئين، لا بَدَّ له أن يأخذ بالحسبان العامل الوطني، إذا ما أُريد أن ينهي المشكلة بشكل عادل ونهائي؛ إذ إن الفلسطينيين قد عبروا عن ولائهم الكبير لفلسطين التاريخية، وهذا يدلل على عمق تمسكهم بفلسطينيتهم، وعدم تمسكهم بالمخيم أينما كان موقعه في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو الأردن أو لبنان أو سوريا (Afinson, 1992: 10- 11) .

وحول موضوع التوطين أعدَّ الباحث **(Khashan)** دراسة سنة **١٩٩٤م** تحت عنوان توطين الفلسطينيين في لبنان، حاول الباحث اختبار متغيرات عدة في بحثه منها قوة وشدة الوعي والإدراك لقضية توطين الفلسطينيين في لبنان، والتأثير المتوقع على أفراد الجماعات الطائفية اللبنانية، وموقف السياسة اللبنانية من ذلك. ومن النتائج التي خرجت بها الدراسة، أن اللبنانيين قد عبّروا عن تخوفهم من مسألة توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وقد يشكل ذلك حرباً أهلية في المجتمع اللبناني، كما سيؤدي ذلك إلى تعقيد آخر من تعقيدات التركيبة الطائفية في لبنان. ولم يكن هذا الاتجاه نابعاً من كُره اللبنانيين للوجود الفلسطيني في لبنان، وإنما هو نابع من توجه وطني داعم لقضية اللاجئين الفلسطينيين في حق عودتهم إلى أوطانهم (Khashan, 1994: 2- 14) .

ويلاحظ أن نتائج الاستطلاع الثامن للرأي العام الذي أجراه مركز الأبحاث والاستطلاعات الفلسطيني سنة ١٩٩٤، أنها توافقت مع نتائج الدراسات السابقة، حيث أكدت على رفض الفلسطينيين لعملية التوطين، وفي الوقت نفسه، أشارت هذه النتائج إلى وجود تباين في رؤية اللاجئين نحو تحسين الأوضاع في المخيمات، أو إقامة مشاريع سكنية حديثة بدل وجود المخيمات، (Center for Palestine Research and Studies, Survey Research Unit, 1994: 1- 6).

ومن الدراسات التي أجريت حول (حق العودة) دراسة **الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية Palestinian Academic Society for International Affairs (PASSIA)**، التي قام بنشرها المكتب الصحفي لوزارة الإعلام الفلسطينية باللغة الإنجليزية سنة **١٩٩٥**، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن اللاجئ في المخيمات الفلسطينية المقامة على أراضي الضفة الغربية متمسك بالعيش في مخيمه؛ لأن ذلك يعد ضمانة نحو حقه في العودة إلى بلده الذي هجّر منه. (PASSIA, 1995: 10) .

رؤية نقدية للدراسات السابقة:

يستطيع المطلع على مجمل ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، أن يخرج بجملة من الملاحظات، **يمكن تلخيصها على النحو الآتي**:

♦ **أولاً**: هناك بعض الدراسات قد جردت قضية اللاجئين الفلسطينيين من مضمونها الوطني والسياسي، وركزت على الجانب الإنساني والاقتصادي.

وفي المقابل نجد أن بعض الدراسات التي أجريت حول موضوع التوطين خلصت في نتائجها إلى أن اللاجئين يرفضون التوطين جملة وتفصيلا، ويحبذون البقاء في داخل المخيم، لأنه يشكل بالنسبة لهم العنوان الذي يضمن حقهم في العودة إلى ديارهم. وفي الوقت نفسه وجدت بعض الدراسات أن اللاجئين الفلسطينيين لا يمانعون في تحسين أوضاعهم داخل المخيم، ولكن بشرط أن لا يلغي الإطار الجغرافي والسياسي له، لكونه يعدُّ شاهداً حياً على النكبة التي أحدثتها العصابات الصهيونية في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ بل وفي عام ١٩٦٧ أيضاً. كما تبين أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي مشكلة سياسية بالدرجة الأولى، وتحتاج إلى حل سياسي نابع من لب المشكلة ذاتها، وأن طغيان التوجه الإنساني والاقتصادي على هذه المشكلة ما هو إلا تشويه للحقيقة، ومحاولة لتجاوز الحلول العملية التي تحقق لها العدالة.

♦ **ثانياً**: يوجد بعض المآخذ المنهجية على الدراسات السابقة، سواء في توقيت إجراء الدراسة، أو في طبيعة العينة التي جُمعت المعلومات منها، وقد يكون ذلك مرتبطاً ببعض التوجهات والمآرب الخاصة لصاحب هذه الدراسات التي نضعها في موضع الشبهة، وخاصة تلك التي خرجت بنتائج لا تتوافق مع معطيات الطرح الوطني العام للاجئين والمتعلق بحق العودة.

♦ **ثالثاً**: من خلال عملية استقرائية للدراسات السابقة في مختلف مراحل إجرائها، يُلاحظ أن العامل الزمني لم يضعف من انتماء اللاجئ إلى أرضه التي هُجر منها، وهذا يدل على الوعي الجمعي الذي تشكل عند اللاجئين، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تعرضوا لها، هذه التنشئة التي عبرت عن ديمومة التواصل مع الذاكرة الفلسطينية التاريخية، التي تؤكد على أن العودة هي الهاجس الذي عاش مع الأجداد وانتقل إلى الآباء ليتحقق مع مسيرة الأبناء مهما كانت الظروف. وهذا يؤكد بدوره فشل المقولة الصهيونية التي جاء بها قادة الإرهاب الصهيونية حينما قالوا: «إن الآباء يموتون، والأبناء ينسون».

♦ **رابعاً**: أكدت الدراسات السابقة، وبشكل خاص دراسة Tami Stainemetz أن هناك اختلافاً كبيراً بين رؤية الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، والفلسطينيين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ من جهة، و بين الإسرائيليين من جهة أخرى، فقد عبّر الإسرائيليون عن موقف عاطفي تجاه قضية اللاجئين مع أنهم يرفضون الاعتراف بمسئوليتهم نحوها، ولكن المتتبع للتصريحات التي أدلى بها قادة العصابات الصهيونية في سنة ١٩٤٨ تؤكد هذه المسئولية، وهذا ما أشار إليه أمنون كابيليوك في أن منظمة الأرغون بزعامة بيغن وعصابة شتيرن كانوا يسعون إلى طرد الفلسطينيين من أرضهم، حتى ولو لم يشاركوا في المقاومة، وهذا ما وضحه ديفيد بن غوريون لقواته في وصيته التي كانت تنص على العبارة التالية: « **عليكم أن تضربوا بقسوة، وبهدف تحطيم المدن العربية، أو طرد سكانها منها، حتى يتمكن شعبنا القادم أن يحل محلهم** » (Press Office, 1995: 4).

ومن هنا يلاحظ أن الموقف الإسرائيلي الشعبي والرسمي لا ينظر إلى قضية اللاجئين من وجهة نظر الحقوق الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف، وإنما يتعمد معالجتها من مدخل عاطفي وإنساني قاصر وبعيد عن الواقع.

♦ **خامساً**: بعض المسوحات الواردة سابقاً والتي شملت قطاعات ممثلة إلى حد مقبول لتجمعات اللاجئين الفلسطينيين، ورغم تعددها، فإنها تلتقي على إصرار أكثرية اللاجئين على حق العودة، وأن اتفاقيات التسوية لا تحمل ما يطمئنهم على حقوقهم، **إلا أن هناك ملاحظتين أشار إليهما عادل سمارة وهما**:

- أن هذه الدراسات قد أجريت في فترة زمنية حافلة بالتطورات السلبية، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤثر على الروح المعنوية، وشدة درجات الصمود وعدم الاستسلام، ورغم أن الأكثرية الساحقة من اللاجئين ما زالوا يصرّون على حق العودة، إلا أن التطورات السلبية المستمرة يمكن أن تؤثر سلباً عليهم، مما يدفع بعضاً أو كثيراً منهم للقبول بحلول تتجاوز حق العودة، وفي هذه الحالة لا يكون المسح أو الاستفتاء موضوعياً ولا ممثلاً، لأنه أجري على أفراد في مناخات سياسية واقتصادية ونفسية وحياتية غير سوية ولا مستقرة، ولا توحي بالتفاؤل.

- إن هذه المسوحات والدراسات لم تلمس الجذر الأساسي لمشكلة اللاجئين في الوقت الراهن، وهو تمثيل اللاجئين لأنفسهم، ولا يوجد هناك تفسير لهذا الأمر، هل هو خشية القائمين على هذه الدراسات من تناول هذا الأمر، إما خوفاً من منظمة التحرير الفلسطينية أو حُباً لها. (سمارة، ١٩٩٩: ١٣٣) .

♦ **سادساً**: أظهرت الدراسات السابقة أن شكوكاً قد تكونت عند اللاجئ الفلسطيني في قدرة المفاوضات السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين على التوصل إلى حل عادل بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين، وأكدت في الوقت نفسه أن القوة والنضال المسلح، هما الكفيلان بتحقيق عودة اللاجئين، وهذا ما أثبتته التجربة النضالية التي خاضها حزب الله في تحريره للأراضي التي احتلتها (إسرائيل) في جنوب لبنان.

♦ **سابعاً**: أظهرت الدراسات السابقة أن اللاجئ الفلسطيني يدرك أنه مطارد من الإسرائيليين الذين يحاولون إلغاء صفته كلاجئ من جهة، ويلاحقونه ليعملوا معه صفقات البيع كمالك للأرض من جهة أخرى، وأنه مرفوض من المجتمع الذي أجبرته الظروف على العيش فيه، ويعمل الآخرون على دمجه في حياة تلك المجتمعات من جهة ثالثة.

♦ **ثامناً**: كما أكدت الدراسات على أن اللاجئين الفلسطينيين وبعد نصف قرن من التشرد واللجوء والشتات داخل الوطن وخارجه، لم يفقدوا وعيهم الاجتماعي وذاكرتهم التاريخية ولا روابطهم الأسرية والقروية، التي ما زالت تؤدي دوراً متميزاً في حياة اللاجئين الاجتماعية المدعمة بالعودة كهدف مطروح، والذي مثّل العامل الأكثر أهمية في تماسك اللاجئين الاجتماعي داخل المخيمات، والذي سيمكن مستقبلاً من إعادة إنتاج المجتمع الفلسطيني على أرض فلسطين التاريخية إذا ما سنحت وتوافرت الظروف التي تسمح بعودة اللاجئين الفلسطينيين.

الإجراءات المنهجية:

أولاً- مجتمع الدراسة:

يعيش في الضفة الغربية من نهر الأردن الجزء المتبقى من فلسطين التاريخية عام ١٩٤٨ ما يزيد عن نصف مليون لاجئ فلسطيني يشكلون ٢٠٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين ويتوزعون على تسعة عشر مخيماً فلسطينياً (الصوباني، ١٩٩١: ١٤٢) . أما قطاع غزة فيعتبر الجزء الجنوبى من الأراضى الفلسطينية، وهو عبارة عن شريط حدودى تغطى الرمال ثلث مساحته البالغة ٣٦٠ كم^{٢} ويمتد بمحاذاة الشاطئ، ويتراوح عرضه من ٥ – ١٢ كم (الصوباني، ١٩٩١: ١٤٢) .

ويضم مجتمع البحث مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، واستبعدت المخيمات الفلسطينية الأخرى الواقعة خارج النطاق الجغرافى لفلسطين، نظراً لصعوبة التنقل وصعوبة الظروف غير المستقرة سياسياً واجتماعياً، لاسيما منذ اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة. ويبين الجدول (١) حجم مجتمع الدراسة الذى تم اجراء الدراسة عليه من الفئات العمرية التى تزيد عن عشرين عاماً.

الجدول (١)

حجم مجتمع الدراسة الذي أجريت الدراسة عليه من الفئات العمرية التي تزيد عن ٢٠ عاماً

الرقم	اسم المخيم	الذكور	الإناث	المجموع	٪	حجم العينة	حجم العينة من الذكور	حجم العينة من الإناث
١-	عايدة	٥٤٠	٥١٣	١٠٥٣	١,٧٩	٥٣	٢٧	٢٦
٢-	عقبة جبر	٩٢٢	٩٨١	١٩٠٣	٣,٢٤	٩٥	٤٦	٤٩
٣-	جنين	١٧٩٠	٢٢٨٦	٤٠٧٦	٦,٩٣	٢٠٤	٩٠	١١٣
٤-	العروب	١٣٢٠	١٣٧٤	٢٦٩٤	٤,٥٨	١٣٥	٦٦	٦٩
٥-	دير البلح	١٧٣٩	١٨٢٩	٣٥٦٨	٦,٠٧	١٧٨	٨٧	٩١
٦-	الدهيشة	١٦٣٥	١٦٠٩	٣٢٤٤	٥,٥٢	١٦٢	٨٢	٨٠
٧-	عين بيت الماء	٨٨٠	٨٤٧	١٧٢٧	٢,٩٣	٨٦	٤٤	٤٢
٨-	بلاطة	٣٠٣٠	٣١٣٥	٦١٦٥	١٠,٤٨	٣٠٨	١٥١	١٥٧
٩-	سلواد	٦٨	٥٥	١٢٣	٠,٢١	٦	٣	٣
١٠-	المغازي	٣٣٢٩	٣٥٠٥	٦٨٣٤	١١,٦٣	٣٤٢	١٦٧	١٧٥
١١-	عسكر	٢١٧٢	٢١٨١	٤٣٥٣	٧,٤٠	٢١٨	١٠٩	١٠٩
١٢-	النصيرات	٩١٥٠	٩٢٣٩	١٨٣٨٩	٣١,٢٨	٩٢٠	٤٥٨	٤٦٢
١٣-	الفوار	١٠٠١	١٠١٧	٢٠١٨	٣٠,٤٣	١٠١	٥٠	٥١
١٤-	عين السلطان	٣٣٧	٣٢٥	٦٦٢	١,١٤	٣٣	١٧	١٦
١٥-	الفارعة	٩٨٣	٩٩٨	١٩٨١	٣,٣٧	٩٩	٤٩	٥٠
	المجموع	٢٨٨٩٦	٢٩٨٩٤	٥٨٧٩٠	١٠٠	٢٩٤٠	١٤٤٦	١٤٩٤
	٪	٤٩,١٥	٥٠,٨٥	١٠٠			٤٩,١٨	٥٠,١٩

من خلال المؤشرات الواردة في الجدول (١) الذي يوضح حجم مجتمع الدراسة (عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن عشرين عاماً) يلاحظ أن مخيم النصيرات الذي يقع في قطاع غزة قد حاز على أعلى نسبة في عينة الدراسة ٣١,٢٨٪، ويرجع ذلك إلى أن هذا المخيم هو أكبر المخيمات من حيث العدد في عينة الدراسة، إذ بلغ عدد الذين يزيدون عن عشرين عاماً فيه ١٨٣٨٩ نسمة، واحتل مخيم المغازي المرتبة الثانية من حيث العدد إذ بلغ ٦٨٣٤ نسمة، وشكلت نسبته ١١,٦٣٪ من المجموع العام، ويقع هذا المخيم أيضاً في قطاع غزة. أما في الضفة الغربية، فقد حاز مخيم بلاطة على أكبر نسبة من مجتمع الدراسة حيث بلغت ١٠,٤٨٪، ويقع هذا المخيم قرب مدينة نابلس، وسجّل مخيم سلواد الواقع قرب مدينة رام الله أقل النسب في مجتمع الدراسة حيث بلغت نسبته ٠,٢١٪ من مجتمع الدراسة.

ومن حيث التوزيع الجغرافى للمخيمات، يقع مخيما عايدة والدهيشة في بيت لحم، ويقع مخيما عقبة جبر وعين السلطان في أريحا، ويقع مخيم جنين في مدينة جنين، أما مخيما العروب والفوار فهما على مقربة من مدينة الخليل، وتقع مخيمات عين بيت الماء، والفارعة، وبلاطة، وعسكر في مدينة نابلس، وتقع مخيمات المغازي والنصيرات ودير البلح في قطاع غزة.

ومن اللافت للنظر في معطيات الجدول (١) أن عدد الإناث كان أكبر نسبياً من عدد الذكور، حيث بلغ عدد الإناث (٢٩٨٩٤) وشكلت نسبتهن ٥٠,٨٥٪ من مجتمع الدراسة، في حين بلغ عدد الذكور (٢٨٨٩٦) وبلغت نسبتهم ٤٩,١٥٪ من مجتمع الدراسة. ويرى الباحث أن هذه النتيجة تعود لأسباب عديدة، منها الزيادة في عدد المواليد الإناث، وهناك العوامل السياسية وما يتمخض عنها من مواجهات بين الاحتلال الإسرائيلي والشباب الفلسطيني، مما يؤدي إلى فقدان كثير من الذكور في هذه المواجهات.

ومن العوامل التي أدت إلى تفوق عدد الإناث على الذكور، هجرة الشباب الفلسطيني خارج الوطن، سعياً وراء مصدر الرزق، الذي من خلاله يستطيع اللاجئ تحسين دخله، ومساعدة أسرته داخل المخيم التي تعاني من ظروف اقتصادية سيئة.

ثانياً- عينة الدراسة:

بلغ حجم العينة التي خضعت للدراسة ٢٩٤٠ مفردة، وبلغ حجم مجتمع الدراسة للفئات العمرية الخمس ٥٨٧٩٠ نسمة (٢٨٨٩٦ ذكوراً، ٢٩٨٨٤ إناث) . سُحب ٥٪ من هذا العدد ليصبح حجم العينة ٢٩٤٠ مفردة (١٤٤٦ من الذكور بنسبة ٤٩,١٨ ٪ من حجم العينة مقابل ١٤٩٤ من الإناث بنسبة ٥٠,١٢٪). وباستخدام أسلوب العينة الطبقية النسبية، مُثل أفراد المجتمع الأصلي من حيث التوزيع النسبى لهم حسب الجنس والفئة العمرية.

ثالثاً- مستوى التحليل والتفسير:

إن ما يميز البحث السوسيولوجي عن غيره من البحوث، أنه لا يختص بسلوك فردي أو ظواهر فردية، وإنما يدرس ظواهر وعلاقات وتوجهات وأفعال اجتماعية ذات دلالة وانتشار كبيرين. ولما كان البحث السوسيولوجي جهداً هادفاً لمعرفة أكثر عن مجتمع البحث مما نتعلمه في حياتنا الاجتماعية العادية، فإن القيام بمثل هذا البحث كان يمكن أن يتم بأكثر من منهج. وتوجّه الباحث إلى اختيار المنهج أو المناهج الملائمة يعتمد على أمرين أولهما ماهية أهدافه التي يسعى لتحقيقها، وثانيهما نوع المواد أو المعلومات التي يمكنه أن يحصل عليها.

والتقرير السوسيولوجي الذي يمثل خلاصة البحث له صفتان مميزتان:

- **الأولى**: هي الدقة، فالباحث الاجتماعي لا بد أن يكون منضبطاً ودقيقاً في توصيفاته قدر الإمكان، فإذا استطاع عمل ذلك فإنه يجد طريقه للحساب والقياس. وحتى يكون البحث والتحليل دقيقين، ينبغي أن تتوافر فيهما خاصيتان أساسيتان: الموضوعية في الملاحظة والتشكك فيما دوّنه الآخرون، وليس القصد بالموضوعية هنا أن ينظر الباحث إلى العالم بعقل أجوف وإنما على العكس من ذلك، أن يكون مستعداً بالقدر نفسه لمواجهة حقائق قد تؤكد أو تنفي معتقداته أو تساؤلاته السابقة. ومن جهة أخرى، فإن الشك لا يقتضي من الباحث أن يشك في كل شيء سمعه أو قرأه، وإنما يعني محاولة التمييز بين تقارير يمكن التحقق منها، أو لا يمكن التحقق منها، وبمعنى أوضح التمييز بين المعرفة والتحيّز.

- **أما الصفة الثانية للتقرير السوسيولوجي** فهي الاسترشاد بأفكار سوسيولوجية. فالدقة وحدها لا تجعل الوصف ذا طبيعة سوسيولوجية. فالمحلل السوسيولوجي ينبغي أن يكون لديه فيض من الأفكار التي تساعده على تشكيل الفروض المتعلقة بموضوع دراسته. وهذه الأفكار أو المفاهيم تشمل جزءاً كبيراً مما تعلمه كطالب لعلم الاجتماع، إنها تشكل سلاحه للتحليل ومرشده في البحث. ويود الباحث أن يؤكد أن هذه المعطيات لم تغب عن فكره طوال فترة البحث وإن بدا أحياناً متحمساً لمواقف أو أفكار معينة ذات أبعاد سياسية لهول ما واجهه ويواجهه جمهور اللاجئين الفلسطينيين على أرض فلسطين وأرض الشتات.

وتمشياً مع ما هو معروف عند علماء الاجتماع في تحديدهم لنوعين من مستويات التحليل السوسيولوجي وهما: مستوى علم اجتماع الوحدات الكبرى Macro- Sociology، وعلم اجتماع الوحدات الصغرى، يأتي مستوى التحليل الذي اتبعه الباحث هنا هو مستوى الوحدات الكبرى.

نتائج الدراسة:

بعد حرب عام ١٩٤٨ وما رافقها من نتائج سلبية على البناء الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، تحرك اللاجئون الفلسطينيون الذين نزحوا من ديارهم إثر النكبة التي ألمّت بهم إلى ثلاثة مواقع خارج فلسطين، وهي الأردن وسوريا ولبنان، كما تحرك قسم آخر داخل فلسطين وتركزوا في موقعين هما: الضفة الغربية وقطاع غزة. وبنزوحهم هذا شكل اللاجئون تجمعات طارئة داخل المجتمع الفلسطيني سميت بالمخيمات.

وقد أُجريت كثير من الدراسات على هذه التجمعات، سواء تلك التي تناولت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وعزلتها عن الجوانب السياسية التي كانت

السبب الرئيس في تشكيل ظاهرة المخيمات، لأسباب موجهة لصالح مؤسسات ذات صلة بالتوجهات الإسرائيلية، وهناك دراسات قليلة ركزت على الجانب السياسي للمخيم، إلا أن هذه الدراسات في أغلب أهدافها جردت ظاهرة اللجوء من مضمونها الوطني، وحاولت تثبيت مفاهيم في ذهن اللاجئ الفلسطيني، تعلقت بالقبول بالأمر الواقع، وتحسين الأحوال المعيشية، والخروج من الأوضاع المزرية التي يعيشها اللاجئ داخل المخيم، والعيش في حياة كريمة يملؤها الرخاء. وبعبارة أدق حاولت هذه الدراسات أن تُنظِّر لمفهوم التوطين للاجئين الفلسطينيين، وخروج بعضها بنتائج توحي للرأي العام، أن اللاجئين الفلسطينيين سيقبلون بمشاريع التوطين إذا ما عُرضت عليهم. وأن حق العودة أصبح شعاراً يخلو من مضامينه العملية. لهذا جاءت هذه الدراسة لتبين زيف نتائج هذه الدراسات.

ومما لا شك فيه أن أوضاع المخيمات الفلسطينية متباينة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فهل هذا التباين له أثر في تشكيل اتجاهات اللاجئين نحو حق العودة؟ أو بتساؤل أدق: **هل إقليم السكن الذي يقطنه اللاجئ الفلسطيني له علاقة في صياغة اتجاهاته نحو حق العودة**؟ وهذا ما ستجيب عنه النتائج الميدانية الآتية:

- رؤية اللاجئ نحو الرأي العام العالمي وحق العودة القانوني حسب مكان السكن:

الجدول (٢)

نتائج اختبار (T) لاتجاهات أفراد العينة

نحو الرأي العام العالمي وحق العودة القانوني حسب مكان السكن

الرقم	البند	الضفة الغربية (العدد ١٥٢١)		قطاع غزة العدد (١١٥٣)		درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف			
١-	حق العودة هو حق فردي اختياري	١,٩٢	١,٠٨	١,٧٩	١,١٩	٢٦٧٢	٢,٩٥٧	٠,٠٠٣
٢-	لا يمتلك أي شخص كان التنازل عن حق العودة	٢,٧١	٠,٨٣	٢,٧٦	٠,٨٦	٢٦٧٢	١,٥٢٧ –	٠,١٢٧
٣-	حق العودة كفلته مؤسسات حقوق الإنسان	٢,٢١	١,٠٥	٢,٢٠	١,٠٩	٢٦٧٢	٠,٠٤٢	٠,٩٦٦
٤-	قرار (١٩٤) يحدد بوضوح المكان الذي يحق للاجئين العودة إليه بالضبط	٢,٢٦	١,٠٤	٢,١٧	١,١٣	٢٦٧٢	٢,١٤٨	٠,٠٣٢
٥-	إن صياغة القرار (١٩٤) ينطبق على كل اللاجئين الفلسطينيين	٢,٥٠	٠,٩٩	٢,٥١	١,١٣	٢٦٧٢	٠,٣٧٢ –	٠,٧١٠

الرقم	البند	الضفة الغربية (العدد ١٥٢١)		قطاع غزة العدد (١١٥٣)		درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف			
٦-	يحدد القرار (١٩٤) الإطار الزمني لعودة اللاجئين إلى ديارهم الفلسطينية	٢,٠٥	١,٢٠	٢,٠٥	١,٢١	٢٦٧٢	٠,٠٠٣	٠,٩٩٨
٧-	يؤكد قرار (١٩٤) بأن العودة يجب أن تكون بناء على الخيار الشخصي لكل لاجئ	٢,٣٨	١,٠٣	٢,٣١	١,٠٨	٢٦٧٢	١,٦٩٩	٠,٠٨٩
٨-	إن التعامل مع قضية اللاجئين كقضية خدمات بحتة تقدم من جانب بعض الدول هو تحايل على مفهوم حق العودة	٢,٦٦	٠,٩٧	٢,٥٨	٠,٩٩	٢٦٧٢	١,٨٥٨	٠,٠٦٣
٩-	إن تشكيل وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) يعتبر شاهداً على الظلم التاريخي الذي وقع على الفلسطينيين	٢,٧٣	٠,٨٣	٢,٧٥	٠,٨٠	٢٦٧٢	٠,٧٦٨ –	٠,٤٤٢
١٠	حق العودة حسب قرار (١٩٤) هو إقرار بحق (إسرائيل) في الوجود	٢,٣٢	١,١١	٢,١٩	١,٢١	٢٦٧٢	٢,٩١٥	٠,٠٠٤
١١	إن رفض العرب لقرار (١٩٤) في عام ١٩٤٨ ناتج عن اعتقادهم وقتها بسرعة القضاء على إسرائيل	٢,٣٩	١,٠٧	٢,٣٠	١,٠٥	٢٦٧٢	١,٩٦٧	٠,٠٤٩
١٢	أصبح هناك وعي لدى الرأي العام الأوروبي بقضية حق العودة للاجئين	٢,٣٨	٠,٩٢	٢,٣٨	٠,٩٩	٢٦٧٢	٠,٠٢٨	٠,٩٧٨
١٣	إن حق العودة لا يسقط بالتقادم الزمني	٢,٨٨	٠,٩٠	٢,٧٩	٠,٩٠	٢٦٧٢	٢,٣٣٠	٠,٠٢٠

من خلال الاطلاع على الجدول (٢)، يتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥ في أغلب بنود هذا المحور الذي يتعلق باتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو الرأي العام العالمي، وحق العودة القانوني حسب إقليم السكن.

وفي ثنايا هذا الجدول، أظهر اللاجئون اتجاهاً في الضفة الغربية في العبارة الرابعة التي تتضمن أن قرار (١٩٤) يحدد بوضوح المكان الذي يحق للاجئين العودة إليه بالضبط، إذ بلغ متوسط الاتجاه لهذه العبارة عند لاجئي الضفة ٢,٢٦ مقابل ٢,١٧ عند لاجئي قطاع غزة، من خلال ذلك يستدل على أن اتجاه اللاجئين نحو هذه العبارة، قد انبثق من معرفتهم بأن قرار (١٩٤) قد نص بصريح العبارة على أن حق العودة للاجئين الفلسطينيين يقتضي السماح لهم بالعودة إلى ديارهم.

وفي السياق ذاته يلاحظ أن اللاجئين الفلسطينيين، قد عبّروا عن اتجاه قوي نوعاً ما نحو العبارة الحادية عشرة التي تتضمن أن رفض العرب لقرار (١٩٤) في عام ١٩٤٨، ناتج عن اعتقادهم وقتها بسرعة القضاء على إسرائيل، إلا أن قوة متوسط الاتجاه عند لاجئي الضفة كانت أكبر من متوسط الاتجاه عند لاجئي قطاع غزة، حيث بلغ في الضفة ٢,٣٩ مقابل ٢,٣٠ في قطاع غزة. ويمكن تفسير هذا الاتجاه بأن اللاجئين كانوا على ثقة بأن الغربة لن تطول وأن الدول العربية ستنتصر على العصابات الصهيونية التي أعلنت (دولة إسرائيل) على أرض فلسطين عام ١٩٤٨، وأن خروجهم من قراهم ليس إلا مسألة وقت، بل إن كثيرين من كبار السن بين أوساط اللاجئين اعتقدوا أن خروجهم من قراهم لن يستمر أكثر من أسبوع، مما حدا ببعضهم إلى أن يحمل مفاتيح بيته معه عند خروجه منه.

ويلاحظ في الجدول ذاته أن لاجئي الضفة الغربية أظهروا اتجاهاً نحو العبارة الثامنة التي تتضمن أن التعامل مع قضية اللاجئين كقضية خدمات بحتة تقدم من جانب بعض الدول هو تحايل على مفهوم حق العودة، حيث بلغ متوسط الاتجاه عندهم ٢,٦٦ مقابل ٢,٥٨ في قطاع غزة. وبهذا يرفض اللاجئون الفلسطينيون ربط قضيتهم بتقديم المعونات والخدمات بشكل مجرد بالجانب الإنساني، بل ينظرون إليها من منطلق سياسي مرتبط بقضية اللجوء وأسبابه وطرق حله، والذي أكدته الأمم المتحدة في قراراتها ذات الشأن بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وبشكل خاص قرار (١٩٤) ، وهذا يعني استعادة المواطنة التي سلبت منهم في عام ١٩٤٨ (بابا دجي، ١٩٩٦: ٤٢) .

ويظهر اللاجئون في الضفة الغربية اتجاهاً إيجابياً بلغ متوسطه ٢,٨٨ نحو العبارة الثالثة عشرة التي تتعلق بأن حق العودة لا يسقط بالتقادم الزمني، مقابل ٢,٧٩ لدى لاجئي قطاع غزة. ومن خلال ذلك يستدل على أن القرية أو المدينة الفلسطينية تعيش في ذاكرة اللاجئ ووجدانه، وأن الزمن لن يلغي حق شعب تشرد بفعل التطهير العرقي الذي مارسته العصابات الصهيونية، بدعم من الدول الغربية الاستعمارية، وتوّجته بقرار سياسي يعترف بهذا الكيان في أروقة الأمم المتحدة. لذا نرى أن اللاجئ الفلسطيني قد أدرك أن قرار (١٩٤) يعطي حقاً في الوجود (لدولة إسرائيل) ، حيث بلغ متوسط الاتجاه عند لاجئي الضفة الغربية على هذا الطرح ٢,٣٢ مقابل ٢,١٩ عند لاجئي قطاع غزة.

خلاصة الأمر، يتضح لدى القارئ أن اللاجئين في الضفة الغربية قد أظهروا اتجاهاً أكثر قوة للعبارات التي نوقشت سابقاً من لاجئي قطاع غزة، وهذا يعني أن الوعي ببعض المضامين القانونية لحق العودة كان أكثر نضجاً عند اللاجئين في الضفة الغربية من قطاع غزة.

إلا أن الاتجاه لبعض مضامين هذا المحور كان ضعيفاً عند اللاجئين الفلسطينيين لعدم إدراكهم بشكل واضح للمضامين القانونية لقرار (١٩٤).

♦ رؤية اللاجئ الفلسطيني نحو الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق العودة حسب مكان السكن:

الجدول (٣)

نتائج اختبار (T) لاتجاهات أفراد العينة

نحو الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق العودة حسب مكان السكن

الرقم	البند	الضفة الغربية العدد (١٥٢١)		قطاع غزة العدد (١١٥٣)		درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف			
١-	يجب على العالم الضغط على (إسرائيل) بقبول قرار الأمم المتحدة (١٩٤) المتعلق بحق العودة	٢,٧٧	٠,٧٤	٢,٧١	١,٠٢	٢٦٧٢	١,٦٨٥	٠,٠٩٢
٢-	إن عودة اللاجئين الفلسطينيين تتحقق من خلال المفاوضات السياسية	١,٦٤	٠,٩٣	١,٦٨	١,٠٧	٢٦٧٢	٠,٩٠٨ –	٠,٣٦٤
٣-	إن عودة اللاجئين الفلسطينيين تتحقق باستخدام القوة العسكرية	٢,٧٣	٠,٧٤	٢,٧٥	٠,٩٣	٢٦٧٢	٠,٨٠١ –	٠,٤٢٣
٤-	تتحقق العودة من خلال مشاركة عربية فعّالة في المحافل الدولية	٢,٢٠	١,٠١	٢,٢٥	١,١١	٢٦٧٢	١,٣٣١ –	٠,١٨٣
٥-	تتحقق العودة من خلال حرب عربية إسرائيلية شاملة	٢,٦٨	٠,٨٢	٢,٧٦	٠,٩٦	٢٦٧٢	٢,٣٦٣ –	٠,٠١٨
٦-	تحقيق العودة يتم من خلال انتفاضة فلسطينية مسلحة	٢,٦٢	٠,٨٥	٢,٦١	١,٠٣	٢٦٧٢	٠,١٢٩	٠,٨٩٨
٧-	الوحدة الوطنية الفلسطينية خطوة أساسية لتحقيق العودة	٢,٩١	٠,٨٥	٢,٩٥	٠,٩٨	٢٦٧٢	٠,٩٥٠ –	٠,٣٤٢
٨-	التلاحم بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجماهير الفلسطينية سيؤدي إلى تركيز الثابت الوطني حول حق العودة	٢,٧٠	٠,٩٠	٢,٧١	٠,٩٩	٢٦٧٢	٠,٣٣٥ –	٠,٧٣٨
٩-	الضغط على المصالح الأمريكية في المنطقة العربية سيؤدي إلى اعتراف أمريكي بحق العودة	٢,٦٢	٠,٨٥	٢,٦٢	٠,٩٨	٢٦٧٢	٠,١٥٧ –	٠,٨٧٥

الرقم	البند	الضفة الغربية العدد (١٥٢١)		قطاع غزة العدد (١١٥٣)		درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف			
١٠	للجامعة العربية دور مؤثر في الرأي العام العالمي حول حق العودة	٢,٠٤	٠,٩٧	٢,٠٦	١,٠٧	٢٦٧٢	٠,٣١٧ –	٠,٧٥١
١١	يقوم الإعلام العربي بدور مؤثر في إبراز حق العودة	١,٩٩	١,٠٠	٢,٠١	١,١٠	٢٦٧٢	٠,٥٨٨ –	٠,٥٥٧

يتبين للمتفحص في معطيات الجدول (٣) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥ في بنود هذا الجدول (باستثناء العبارة الخامسة) الذي يتعلق باتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو الأساليب التي من خلالها يمكن تحقيق العودة حسب إقليم السكن. وهذا يدل على أن اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو هذا المجال متشابهة ومتسقة.

ومن خلال عملية استقرائية لمتوسطات الاتجاه الذي أظهره اللاجئون نحو العبارات الواردة في هذا الجدول، نلاحظ أن اللاجئين لا يعلقون آمالاً كبيرة على المفاوضات السياسية كأسلوب يحققون من خلاله عودتهم إلى ديارهم، فقد أظهر اللاجئون اتجاهاً سلبياً نحو المفاوضات السياسية الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين بلغ متوسطه في الضفة الغربية ١,٦٤ ، و ١,٦٨ في قطاع غزة، ومما يؤكد اتجاههم نحو الطرح السابق ما أبداه اللاجئون نحو العبارة التي تتضمن أن القوة العسكرية هي الأسلوب الأنجع في تحقيق عودتهم، وأظهر اللاجئون اتجاهاً إيجابياً قوياً نحو الطرح السابق، بلغ متوسطه لدى مبحوثي الضفة الغربية ٢,٦٢ ولدى مبحوثي قطاع غزة ٢,٦١، ويعاود اللاجئون ليؤكدوا اتجاهاتهم نحو أساليب حق العودة بأن هذا الحق لن يسترد إلا بحرب شاملة يخوضها العرب ضد (إسرائيل) ، إذ بلغ متوسط الاتجاه عند لاجئي الضفة الغربية نحو الطرح السابق ٢,٦٨ و ٢,٧٦ عند لاجئي قطاع غزة.

وتتفق هذه النتائج مع ما خلصت إليه دراسة **(IPCRI)** التي أجريت عام ١٩٩٧، والتي هدفت إلى التعرف على رؤية اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو اتفاقية أوسلو، حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين قد عبّروا عن خيبة أملهم من هذه الاتفاقية، وأنها لن تحقق لهم أية منفعة (IPCRI, 1997: 8- 9) . وتشارك دراسة حسين شعبان التوافق في الاتجاهات التي أبداها اللاجئون نحو اتفاقيات

أوسلو، والتي أظهر اللاجئون الفلسطينيون عدم تأييدهم للمفاوضات ولا للاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، لأنها لا تضمن حقهم في العودة إلى أوطانهم (Sha'ban, 1998: 10- 13) .

كما توصلت إلى النتائج نفسها كل من دراسة **(Gerhard Pulfer)** التي أجراها سنة ١٩٩٨ في قطاع غزة، ودراسة **(Samar Hijjawi)** التي قامت بها في سنة ١٩٩٨ في المخيمات الفلسطينية المقامة على الأراضي الأردنية، حيث خلصت الدراستان السابقتان إلى أن اتفاقية أوسلو لم تعد أكثر من مجرد وعود كاذبة وفارغة، وأن هذا الاتفاق لن يسمح للاجئين بالعودة إلى ديارهم الأصلية، كما أن اتفاقية أوسلو تتجاهل قضية اللاجئين الفلسطينيين (Pulfer, 1998: 3- 5) . وتؤكد دراسة (Hijjawi) أن مفاوضات السلام قد تجاوزت كرامة اللاجئين، وذلك لأن الإسرائيليين لا يحترمون الاتفاقيات التي يوقعونها مع الفلسطينيين (Hijjawi, 1998: 2- 6) وهذا ما تؤكده دراسة عبد الرحمن سنة ١٩٩٢ في مخيمات الأردن.

وتتعارض نتائج الدراسات السابقة مع دراسة قام بها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس التي خلصت فيها إلى أن ما نسبته ٦٥٪ من المبحوثين أعربوا عن تأييدهم لاتفاقية أوسلو (مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥: ٤). ونلاحظ أن العامل الزمني بين هذه الدراسة والدراسات السابقة قد أدى دوراً في تغيير اتجاهات اللاجئين نحو اتفاقية أوسلو والمفاوضات بشكل عام.

وقد أظهر اللاجئون اتجاهاً إيجابياً قوياً في كل من الضفة الغربية وغزة نحو العبارة التي تتضمن أن الوحدة الوطنية الفلسطينية خطوة أساسية لتحقيق العودة، حيث بلغ متوسط الاتجاه لهذه العبارة لدى لاجئي الضفة الغربية ٢,٩١، وبلغ متوسط الاتجاه للعبارة نفسها عند لاجئي قطاع غزة ٢,٩٥. ويدل هذا على أن حق العودة يعد قاسماً مشتركاً تجمع عليه جميع شرائح البناء الاجتماعي الفلسطيني. وأبدى اللاجئون اتجاهاً ضعيفاً نحو دور الجامعة العربية في إبراز حق العودة، حيث بلغ متوسط الاتجاه عند لاجئي الضفة الغربية ٢,٠٤ مقابل ٢,٠٦ عند لاجئي قطاع غزة، وربما كان سبب ذلك هو معرفة اللاجئين بعجز وعدم جدّية الجامعة العربية حول هذا الموضوع على مدار خمسة عقود مضت.

كما يبدي اللاجئون الاتجاه الضعيف نفسه نحو دور الإعلام العربي في إبراز حق العودة. ويرجع الباحث سبب ذلك إلى أن اللاجئين مدركون أن قضيتهم لم تستحوذ على الاهتمام الكافي في أروقة الجامعة العربية، أو على الصعيد الإعلامي العربي، لأنهم لم يلمسوا بشكل واقعي قرارات عملية تثير قضيتهم بشكل فعّال على الصعيدين العربي والعالمي.

وخلاصة الأمر، أن اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة لم يظهروا فروقاً في اتجاهاتهم نحو الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق العودة، باستثناء العبارة التي تتضمن أن العودة تتحقق من خلال حرب عربية إسرائيلية شاملة حيث كانت هذه العبارة دالة إحصائياً، وكانت الفروق لصالح لاجئي قطاع غزة حيث بلغ متوسط الاتجاه عندهم ٢,٧٦ مقابل ٢,٦٨ عند لاجئي الضفة الغربية.

ويرى الباحث أن الدول العربية تستطيع أن تؤدي دوراً في هذا المجال، من خلال الضغط على المصالح الغربية في المنطقة العربية، كي يجبروا الدولة العبرية على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار (١٩٤) كحد أدنى.

- رؤية اللاجئ نحو الحلول المقترحة بشأن قضية اللاجئين حسب مكان السكن:

الجدول (٤)

نتائج اختبار (T) لاتجاهات أفراد العينة
نحو الحلول المقترحة بشأن قضية اللاجئين حسب مكان السكن

الرقم	البند	الضفة الغربية العدد (١٥٢١)		قطاع غزة العدد (١١٥٣)		درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف			
١-	أقبل عودة اللاجئين إلى قراهم مع تعويض كلي عن الظلم الذي وقع عليهم	٢,٧٤	٠,٧٧	٢,٧٧	٠,٩٧	٢٦٧٢	٠,٧٩٤ -	٠,٤٢٧
٢-	تنفيذ قرار (١٩٤) الذي يدعو إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجّروا منها عام ١٩٤٨	٢,٧١	٠,٨١	٢,٧٠	١,٠٠	٢٦٧٢	٠,٢٩٥	٠,٧٦٨
٣-	عودة اللاجئين الفلسطينيين من خارج فلسطين إلى أراضي السلطة الفلسطينية يعتبر تطبيقاً لقرار حق العودة	١,٧٤	١,٢٩	١,٧٨	١,٣٥	٢٦٧٢	٠,٧٠٣ -	٠,٤٨٢
٤-	أقبل الجنسية الإسرائيلية إذا ما أتيحت لي الفرصة في العودة إلى بلدي	١,٤٧	٠,٩٤	١,٥٨	١,٢٢	٢٦٧٢	٢,٥٢٠ -	٠,٠١٢
٥-	إن جمع شمل العائلات يعتبر من أشكال حق العودة	٢,٢١	١,٠١	٢,٣٠	١,١٧	٢٦٧٢	٢,٢١٠ -	٠,٠٢٧
٦-	مقايضة السيادة الفلسطينية على القدس بحق العودة	١,٤٩	٠,٩٩	١,٥٦	١,١٦	٢٦٧٢	١,٧٦٥ -	٠,٠٧٩

الرقم	البند	الضفة الغربية العدد (١٥٢١)		قطاع غزة العدد (١١٥٣)		درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف			
٧-	التنازل الإسرائيلي عن المستوطنات في الضفة الغربية وغزة مقابل عدم المطالبة بحق العودة	١,٢٨	٠,٨٤	١,٣٧	١,٠٧	٢٦٧٢	٢,٤٣٥ –	٠,٠١٥
٨-	إتاحة الفرصة للاجئين الفلسطينيين بالهجرة إلى أمريكا وكندا	١,٢٨	٠,٨٩	١,٣٧	١,٠٨	٢٦٧٢	٢,٢٢٥ –	٠,٠٢٦
٩-	أقبل العودة ضمن إطار زمني طويل الأجل إلى بلدي	٢,٥٢	٠,٩٩	٢,٤٦	١,١٦	٢٦٧٢	١,٣٠٣	٠,١٩٣
١٠	أتنازل عن حق العودة وأقبل بالتعويض لو منحت لي جنسية عربية	١,٢٦	٠,٩٤	١,٢٩	١,١١	٢٦٧٢	٠,٧٥٩ –	٠,٤٤٨
١١	أتنازل عن حق العودة وأقبل التعويض لو منحت لي جنسية أجنبية	١,٢٢	٠,٨٥	١,٣٣	١,١٧	٢٦٧٢	٢,٦٣٥ –	٠,٠٠٨
١٢	الأوضاع الاقتصادية التي أعيشها الآن تقلل من مطالبتي بحق العودة	١,٣٧	٠,٩٨	١,٤٢	١,١٩	٢٦٧٢	١,٢١٠ –	٠,٢٢٧
١٣	عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم تشكل عاملاً لزيادة التنمية الاقتصادية في (إسرائيل)	١,٧٩	١,١٢	١,٨٢	١,٢٦	٢٦٧٢	٠,٦٩٢ –	٠,٤٨٩

تشير نتائج معظم العبارات في الجدول (٤) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥ بين اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو الحلول المقترحة بشأن قضية اللاجئين حسب إقليم السكن، وهذا يشير إلى أن الاتجاهات متوافقة بين اللاجئين في الضفة الغربية واللاجئين في قطاع غزة نحو هذه العبارات التي تحمل الأرقام الآتية (١، ٢، ٣، ٦، ٩، ١٠، ١٢، ١٣).

فقد أظهر اللاجئون اتجاهاً إيجابياً قوياً في الضفة الغربية نحو العبارة التي تتضمن قبولهم بالعودة مع التعويض عن الظلم الذي وقع عليهم خلال الفترة التاريخية الماضية، وبلغ متوسط الاتجاه عندهم ٢,٧٤، وكذلك أبدى اللاجئون في غزة الاتجاه نفسه نحو العبارة السابقة حيث بلغ متوسطه عندهم ٢,٧٧.

يلاحظ من خلال ما سبق أن عامل الزمن لم يلغِ حق العودة ولم يبعده عن ذاكرة اللاجئين كما تنبأ منظرو الحركة الصهيونية في عام ١٩٤٨، كما نلاحظ أن الاتجاهات نحو

حق العودة كانت قاسماً مشتركاً بين اللاجئين الفلسطينيين داخل فلسطين وبين اللاجئين خارجها، وتؤكد هذه المعطيات أن عامل التنشئة الاجتماعية في أسرة اللاجئ الفلسطيني لها دور بارز في تثبيت حق العودة في ذاكرة أبنائها مهما تغير المكان أو الزمان الذي يعيشه اللاجئ.

وفي ثنايا الجدول السابق، نلاحظ الرفض القاطع الذي يبديه اللاجئون نحو العبارة التي تقول بأن عودة اللاجئين الفلسطينيين من خارج فلسطين إلى أراضي السلطة الفلسطينية يعدُّ تطبيقاً لقرار حق العودة. حيث بلغ متوسط الاتجاه السلبي نحو العبارة السابقة عند لاجئي الضفة الغربية ١,٧٤ و ١,٧٨ عند لاجئي قطاع غزة. لذلك فإن اللاجئين يجمعون على أن العودة تعني الرجوع إلى القرى والمدن الفلسطينية التي خرج منها هؤلاء اللاجئون كما نص قرار (١٩٤) بوضوح، وقد أظهر اللاجئون اتجاهاً إيجابياً قوياً نحو الطرح السابق، حيث بلغ متوسط الاتجاه عند لاجئي الضفة ٢,٧١ مقابل ٢,٧٠ في غزة.

وتشارك دراسة مركز القدس للإعلام والاتصالات ومركز (Tami Stainmetz) التي أجريت سنة ١٩٩٩ النتيجة السابقة، حيث أكد هذا المركز في دراسته أن أكثر من ٨٠٪ من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الذين اُستجوبوا، يعتقدون أن تنفيذ قرار الأمم المتحدة (١٩٤) ، والذي يدعو إلى تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتعويضهم، يمكن أن يستخدم كحل لقضية اللاجئين. ومع أن هذا القرار يعطي الحق بالوجود (لدولة إسرائيل) ، فإن الفلسطينيين يرفضون رفضاً كبيراً القبول بالجنسية الإسرائيلية إذا ما أتيحت لهم الفرصة بالعودة إلى ديارهم، حيث عبر اللاجئون الفلسطينيون عن اتجاه سلبي نحو هذا الطرح في الضفة الغربية بلغ متوسطه ١,٤٧ مقابل ١,٥٨ في غزة. وهذه العبارة دالة إحصائياً، حيث كانت الفروق لصالح لاجئي غزة. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسة رياض عويضة التي أجراها سنة ١٩٩٨، التي أكدت أن ما نسبته ٧٢,٢٪ من أفراد العينة المبحوثة يرفضون حمل جواز السفر الإسرائيلي في حالة رجوعهم إلى ديارهم.

وحول الادعاء الإسرائيلي الذي يذهب إلى أن حق العودة يتم من خلال سماح السلطات الإسرائيلية بجمع شمل العائلات من خارج فلسطين إلى أراضي السلطة الفلسطينية، فإن اللاجئين الفلسطينيين يبدون اتجاهاً ضعيفاً نحو هذا الطرح في الضفة الغربية إذ بلغ متوسطه ٢,٢١ مقابل ٢,٣٠ في قطاع غزة. وواضح أن هذه العبارة دالة إحصائياً عند المستوى ٠,٠٥، وكانت الفروق لصالح اللاجئين في قطاع غزة.

ويظهر اللاجئون اتجاهاً سلبياً نحو العبارة التي تتضمن مقايضة السيادة الفلسطينية على القدس بحق العودة، إذ بلغ هذا المتوسط عند لاجئي الضفة الغربية ١,٤٩ وعند لاجئي

قطاع غزة ١,٥٦. وهذا يعني أن اللاجئين الفلسطينيين يعتبرون أن رجوعهم إلى ديارهم لا يقل قدسية عن القدس الشريف، لذلك نراهم يرفضون جميع العروض والاغراءات والأفكار التي تقدم لهم كالتنازل عن حق العودة مقابل تنازل (إسرائيل) عن المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغ مؤشر الاتجاه السلبي نحو هذا الطرح ١,٢٨ عند لاجئي الضفة الغربية، مقابل ١,٣٧ عند لاجئي قطاع غزة. وتعدُّ هذه العبارة دالة إحصائياً عند المستوى ٠,٠٥، حيث كانت درجة الرفض عند لاجئي الضفة أكبر من قطاع غزة.

كما يرفض اللاجئون الهجرة إلى أمريكا وكندا مقابل نسيانهم حق العودة، إذ بلغ مؤشر الاتجاه السلبي نحو الطرح السابق ١,٢٨ عند لاجئي الضفة الغربية مقابل ١,٣٧ عند لاجئي قطاع غزة. وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥ لصالح اللاجئين الضفة الغربية، لأنهم عبروا عن اتجاه أكثر سلبية من لاجئي قطاع غزة نحو هذه العبارة.

ونلاحظ الاتجاه السلبي الرافض لما تتضمنه العبارة الحادية عشرة الذي أبداه اللاجئون، المتمثل فى عدم قبولهم التنازل عن حق العودة مقابل تعويض مالي ومنحهم جنسية أجنبية، كما تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بين لاجئي الضفة وغزة، إذ كانت درجة الرفض متقاربة عند العينتين. حيث عبّر لاجئو الضفة الغربية عن اتجاه سلبي بلغ متوسطه ١,٢٢ مقابل ١,٣٣ عند لاجئي قطاع غزة للعبارة السابقة.

وبالرغم من سوء الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها اللاجئون، فإن ذلك لم يقلل من مطالبتهم بحق العودة. وهذا ما عبّر عنه اللاجئون في الضفة باتجاه سلبي بلغ مؤشره ١,٣٧ مقابل ١,٤٢ عند لاجئي قطاع غزة نحو العبارة الثانية عشرة.

ويؤكد اللاجئون أن عودتهم إلى ديارهم لا تعني انخراطهم في المؤسسة الاقتصادية الإسرائيلية، وأنهم لن يكونوا عامل تنمية (لدولة إسرائيل) ، وهذا الاتجاه يُستدل عليه من المؤشر السلبي الذي أبداه اللاجئون نحو العبارة التي تتضمن أن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم تشكل عاملاً لزيادة التنمية الاقتصادية في (إسرائيل) ، حيث بلغ متوسط الرفض لهذه العبارة ١,٧٩ في الضفة، ويشابهه الحال في قطاع غزة حيث بلغ متوسط الرفض للعبارة ذاتها ١,٨٢.

من خلال ما ورد سابقاً يتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥ في اتجاهات اللاجئين نحو الحلول المقترحة لحل قضية اللاجئين حسب متغير السكن.

♦ رؤية اللاجئ الفلسطيني نحو المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وحق العودة حسب مكان السكن:

الجدول (٥)

نتائج اختبار (T) لاتجاهات أفراد العينة

نحو المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وحق العودة حسب مكان السكن

الرقم	البند	الضفة الغربية العدد (١٥٢١)		قطاع غزة العدد (١١٥٣)		درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف			
١-	إن المفاوض الفلسطيني سيتمسك بالحقوق الثابتة المتعلقة بحق العودة والتعويض	٢,٤٧	١,٠١	٢,٤٧	١,١٣	٢٦٧٢	٠,٠٤٨	٠,٩٦١
٢-	يرتكز المفاوض الفلسطيني في المفاوضات حول حق العودة على أساس قانوني	٢,٥٤	٠,٩٦	٢,٤٩	١,١٤	٢٦٧٢	١,٠١١	٠,٣١٢
٣-	إن تأجيل بحث قضية اللاجئين للمرحلة النهائية في المفاوضات السياسية سيشكل خطراً على حق العودة والتعويض	٢,٥٢	١,٠٠	٢,٥٤	١,١٩	٢٦٧٢	٠,٣٢٢ -	٠,٧٤٨
٤-	قد يتنازل المفاوض الفلسطيني عن حق العودة	٢,٢٨	١,٠٤	٢,٤٤	١,٢٣	٢٦٧٢	٣,٦٦٣ -	٠,٠٠١
٥-	يثق اللاجئ بالمفاوض الفلسطيني بشأن حق العودة	٢,٠٥	١,٠٤	٢,٠٧	١,٢٢	٢٦٧٢	٠,٢٩٢ -	٠,٧٧٠

يتضح من بيانات الجدول (٥) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥ في العبارة الرابعة.

ويلاحظ أن اتجاهات اللاجئين في الضفة نحو العبارة التي تتضمن أن المفاوض الفلسطيني يرتكز في المفاوضات حول حق العودة على أساس قانوني قد كانت أكثر قوة من اتجاهات اللاجئين في قطاع غزة، إذ بلغ متوسط الاتجاه في الضفة ٢,٥٤ مقابل ٢,٤٩ في غزة، ويظهر اللاجئون اتجاهاً ضعيفاً نحو العبارة الرابعة التي تتضمن أن المفاوض الفلسطيني قد يتنازل عن حق العودة، حيث بلغ متوسط الاتجاه نحو هذه العبارة عند لاجئي الضفة ٢,٢٨ مقابل ٢,٤٤ في قطاع غزة.

وتشير المعطيات في الجدول ذاته أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥ في اتجاهات اللاجئين في العبارات (١، ٢، ٣، ٥) . فقد عبّر اللاجئون عن اتجاه إيجابي نحو العبارة التي تتضمن أن تأجيل بحث قضية اللاجئين للمرحلة النهائية في المفاوضات السياسية سيشكل خطراً على حق العودة والتعويض، وبلغ متوسط هذا الاتجاه في الضفة الغربية ٢,٥٢ مقابل ٢,٥٤ في قطاع غزة.

وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة –IPCRI- (المركز الإسرائيلي الفلسطيني للبحث والمعلومات) سنة ١٩٩٨، حيث عارض ٥٨٪ من الأفراد الذين قوبلوا عملية تأخير المفاوضات إلى المرحلة النهائية، ويعتقد اللاجئون أن قضيتهم هي أساس المشكلة الفلسطينية ككل، وأن تأجيلها إلى مفاوضات الحل النهائي يعبر عن إشارة واضحة بعدم الجدّية تجاه هذا الموضوع من قبل المفاوضين. (IPCRI, 1998: 94 -137)

ويظهر اللاجئون اتجاهاً سلبياً نحو المفاوض الفلسطيني، ويبدون تشككهم نحو تمسكه بحق العودة، فقد بلغ متوسط الاتجاه نحو هذا الطرح عند لاجئي الضفة الغربية ٢,٠٥ مقابل ٢,٠٧ في قطاع غزة، كما أن اللاجئين لم يظهروا اتجاهاً إيجابياً قوياً نحو العبارة التي تتضمن أن المفاوض الفلسطيني سيتمسك بالحقوق الثابتة المتعلقة بحق العودة والتعويض، إذ بلغ متوسط الاتجاه عند اللاجئين في الضفة الغربية نحو هذه الفقرة ٢,٤٧ والحال نفسه في قطاع غزة.

ولعل ضعف الاتجاهات التي أظهرها اللاجئون نحو المفاوض الفلسطيني، ناتج عن تغييب واضح لقضيتهم في المفاوضات السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهذا الوضع أثار لديهم تخوفاً من تجاوز الثابت الوطني الذي دافع عنه اللاجئون عبر العقود الخمسة الماضية، ودفعوا ثمناً باهظاً من أجل التمسك بحق العودة.

إضافة إلى ذلك، أن اللاجئين قد لمسوا ضعفاً عاماً في الأداء التفاوضي الفلسطيني مع الجانب الإسرائيلي، وربما يكون هذا الضعف ناتجاً عن نقص في الخبرة التفاوضية. وخير دليل على ذلك أن المفاوض الفلسطيني في بداية مرحلة المفاوضات لم يتطرق إلى قضية الأسرى الفلسطينيين، ووقّع على إعلان المبادئ دون البحث في هذه القضية لا من بعيد ولا من قريب، مما أتاح الفرصة للوفد المفاوض الإسرائيلي في المساومة على هؤلاء الأسرى مقابل تنازلات فلسطينية سياسية، وهذا يعدُّ مؤشراً واضحاً على ضعف المفاوض الفلسطيني.

ومن جهة أخرى، يمكن تفسير الاتجاهات السلبية التي أظهرها اللاجئون نحو المفاوض الفلسطيني، أن اللاجئ الفلسطيني يدرك أن هناك عناصر قيادية فلسطينية في السلطة الفلسطينية تبدي تنازلات علنية وصريحة تجاه حق العودة قبل البدء بعملية المفاوضات حول المرحلة النهائية.

ويتفق هذا الطرح مع دراسة حسين شعبان الذي خلص في دراسته إلى أن اللاجئين الفلسطينيين قد عبروا عن استيائهم من أداء قيادتهم الفلسطينية، وأنهم عرفوها على حقيقتها. (IPCRI, 1997: 8 -9) . وتشارك دراسة Hijjawi هذه النتيجة، إذ خلصت الباحثة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين يدركون أن القيادة الفلسطينية غير قادرة على استرجاع حقوق اللاجئين (Hijjawi, 1998: 2 -6) .

♦ رؤية اللاجئ نحو التوطين حسب مكان السكن:

تشير النتائج الواردة في الجدول (٦) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥، بين اتجاهات اللاجئين نحو التوطين ومتغير السكن في معظم بنود هذا المحور والتي تقع تحت الأرقام الآتية (٢، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨).

الجدول (٦)

نتائج اختبار (T) لاتجاهات أفراد العينة نحو التوطين حسب مكان السكن

الرقم	البند	الضفة الغربية العدد (١٥٢١)		قطاع غزة العدد (١١٥٣)		درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف			
١-	إن تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين في المخيمات يعد مقدمة لتوطينهم	٢,٢٤	١,١٠	٢,٣٥	١,٢٣	٢٦٧٢	٢,٤٦٠ -	٠,٠١٤
٢-	إن الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها اللاجئ الفلسطيني قد تجبره على قبول خيار التوطين	١,٦٧	١,١٠	١,٧٦	١,٢٥	٢٦٧٢	١,٨٣٠ -	٠,٠٦٧
٣-	إذا كان خيار التوطين خياراً وحيداً من (إسرائيل) فستكون هناك انتفاضة شعبية مسلحة	٢,٥٤	٠,٩٣	١,٦٤	١,٠٥	٢٦٧٢	٢,٥٨٧ -	٠,٠١٠
٤-	إن منح الفلسطينيين جنسية الدول المضيفة لهم سيؤدي إلى تمرير سياسة التوطين	٢,٢٠	١,١٣	٢,٢٢	١,٢٣	٢٦٧٢	٠,٤٠٣ -	٠,٦٨٧
٥-	إن تقليص وكالة الغوث لخدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين إنما يهدف إلى توطين اللاجئين	٢,٣٠	١,٠٦	٢,٣٥	١,٢٠	٢٦٧٢	١,١٠٠ -	٠,٢٧١
٦-	إن نقل صلاحية وكالة الغوث إلى السلطة الوطنية الفلسطينية سيؤدي إلى تجاوز حق العودة إلى خيار التوطين	٢,٣٩	١,٠٠	٢,٤١	١,١٤	٢٦٧٢	٠,٣٤٤ -	٠,٧٣١
٧-	إن تحسين الأحوال المعيشية للاجئ داخل المخيم هي من حقه في تخفيف معاناته	٢,٧٦	٠,٧٩	٢,٧٩	٠,٦٩	٢٦٧٢	١,١٩١ -	٠,٢٣٤
٨-	إن تحسين الأحوال المعيشية للاجئ داخل المخيم تعزز من صموده إلى حين عودته	٢,٧٥	٠,٧٦	٢,٧٦	٠,٦٨	٢٦٧٢	٠,٢٩١ -	٠,٧٧١

ويلاحظ أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥ نحو العبارة التي تتضمن أن تحسين الأحوال المعيشية للاجئين في المخيمات يعد مقدمة لتوطينهم، إذ بلغ متوسط الاتجاه عند اللاجئين في الضفة الغربية ٢,٢٤ مقابل ٢,٣٥ في قطاع غزة. كما يبدي اللاجئون اتجاهاً سلبياً نحو الطرح القائل أن الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها اللاجئ الفلسطيني، قد تجبره على قبول خيار التوطين، حيث بلغ متوسط الاتجاه عند اللاجئين في الضفة الغربية ١,٦٧، وبلغ في قطاع غزة ١,٧٦.

وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة الفسفوس التي أجراها سنة ١٩٨٥، حيث دلت نتائج دراسته على رفض اللاجئين لخيار التوطين الذي طرحه بن بورات، بالرغم من سوء الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها اللاجئون في المخيمات الفلسطينية (الفسفوس، ١٩٨٥: ١٠- ٣٠).

وتنسجم هذه النتيجة مع ما أوردته دراسة مركز الأبحاث والاستطلاعات الفلسطيني سنة ١٩٩٤ التي أكدت نتائجه على رفض اللاجئين الفلسطينيين لخيار التوطين. (Center for Palestine Research and Studies Survey Research Unite, 1994: 1- 6)

وتشير نتائج دراسة الباحثة Hazboun إلى أن إعادة توطين اللاجئين في حي الشيخ رضوان قد فشل بشكل ذريع، لأن اللاجئين الفلسطينيين في هذا الحي قد شاركوا في أحداث الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ بشكل قوي، وهذا يؤكد أن خطة التوطين التي اقترحتها إسرائيل، والمتمثلة بإنشاء حي الشيخ رضوان، لم يبدد أحلام اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى قراهم التي هجروا عنها عام ١٩٤٨ (Hazboun, 1996: 40- 41).

ويلاحظ أن العبارة التي تتضمن أنه إذا كان خيار التوطين خياراً وحيداً من (إسرائيل) فستكون هناك انتفاضة مسلحة، تظهر فروقاً ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥، وكانت الفروق لصالح اللاجئين في قطاع غزة، إذ بلغ متوسط الاتجاه عندهم ٢,٦٤ مقابل ٢,٥٤ عند لاجئي الضفة الغربية.

وتنسجم هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة –IPCRI- التي خلصت إلى أن اللاجئين في المخيمات الفلسطينية قد عبروا عن اتجاه قوي نحو تبني النضال المسلح، إذا ما تم تجاهل حقوق اللاجئين في العودة وتعويضهم عن سنوات الحرمان التي عانوا منها طوال أكثر من خمسين عاماً انقضت (ICPRI, 1998: 94- 137) . كما أظهرت دراسة Sirhan أن اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات لبنان يعتقدون أن فلسطين لن تتحرر إلا من خلال الكفاح المسلح (Sirhan, 1970: 49- 0) .

ومن خلال تفحص بيانات الجدول (٦) يلاحظ أن اللاجئين أظهروا اتجاهاً قوياً نحو العبارة التي تتضمن أن تحسين الأحوال المعيشية للاجئ داخل المخيم هي من حقه حتى تساهم في تخفيف معاناته، إذ بلغ متوسط الاتجاه عند لاجئي غزة نحو العبارة السابقة ٢,٧٩ مقابل ٢,٧٦ عند لاجئي الضفة الغربية، ولعل سوء الأوضاع الاقتصادية والسكنية في المخيمات في قطاع غزة يفوق أوضاع المخيمات في الضفة الغربية، مما ترك أثراً في تشكيل هذا الاتجاه عند لاجئي قطاع غزة. وتتفق هذه النتيجة مع ما تمخضت عنه دراسة مركز الأبحاث والاستطلاعات الفلسطيني، إذ عبّرت نسبة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين الذين خضعوا للاستطلاع عن تأييدهم لتحسين مستوى المعيشة داخل مخيماتهم. (Center for Palestine Research and Studies Survey Research Unite, 1994: 1- 6)

كما تنسجم هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Jarrar الذي أكد أن اللاجئين يطالبون بتحسين أوضاعهم الاقتصادية في المخيمات إلى حين عودتهم إلى قراهم التي ستأخذ زمناً طويلاً (Jarrar, 1996: 104- 108) .

ويظهر اللاجئون اتجاهاً إيجابياً قوياً نحو العبارة التي تذهب إلى أن تحسين الأحوال المعيشية للاجئ داخل المخيم تعزز من صموده إلى حين عودته، إذ بلغ متوسط الاتجاه لهذه العبارة عند لاجئي الضفة الغربية ٢,٧٥ مقابل ٢,٧٦ في قطاع غزة.

وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسة المكتب الصحفي التابع لوزارة الإعلام الفلسطينية، التي أكدت نتائجه أن اللاجئ في المخيمات الفلسطينية المقامة على أراضي الضفة الغربية متمسك بالعيش في مخيمه، لأن ذلك يعد ضمانة نحو حقه في العودة إلى بلده الذي هُجر منه (PASIA, 1995: 10) .

أما بالنسبة لوكالة الغوث، فقد عبّر اللاجئون عن اتجاه ضعيف نحو تقليص خدماتها كمقدمة لتوطينهم، وبلغ متوسط الاتجاه عند اللاجئين في الضفة الغربية ٢,٣٠، وبلغ في قطاع غزة ٢,٣٥، ونلاحظ أن خصائص الاتجاه السابق نفسها انطبقت على العبارة التي تتضمن أن نقل صلاحيات وكالة الغوث إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، سيؤدي إلى تجاوز حق العودة إلى خيار التوطين، حيث بلغ متوسط الاتجاه نحو هذه العبارة عند لاجئي الضفة الغربية ٢,٣٩، وبلغ في قطاع غزة ٢,٤١، وهو اتجاه ضعيف في مجمله.

ويلاحظ أن هناك تشابهاً بين هذه النتيجة ونتائج دراسة رياض عويضة حيث أكد اللاجئون المستطلعون في دراسته أن وكالة الغوث (بالرغم من أنها حافظت على حق العودة بإبقاء مشكلة اللاجئين حيّة) فإنها غير قادرة على تنفيذ قرارات سياسية، وقد وافق ٧٤,٩٪ من المبحوثين على أن إنهاء أعمال وكالة الغوث يكون بشكل تدريجي، ويجب أن يكون مواكباً لتطبيق حق العودة (عويضة، ١٩٩٨: ١١٠– ١١١) .

ولعل المفاهيم المتعلقة باللجوء وأسبابه تعد من المواضيع الحساسة والمختلف عليها بين طرفين من الباحثين، طرف يؤيد وجهة النظر الإسرائيلية، ويوافق على ما طرحته من أسباب لظهور مشكلة اللاجئين، وطرف معارض (وطني) يخالف تلك الآراء.

مناقشة النتائج:

يتناول هذا الجزء من الدراسة معالجة النتائج الميدانية التى أسفرت عنها هذه الدراسة فى ضوء الأطروحات النظرية التى تمحورت حول مقولة الفعل الاجتماعي في سياقه الوظيفي. بعيداً عن إطاره الأيدولوجي الذي نشأ فيه. وبناء عليه يمكن قولبة مفهوم حق العودة الذى عبر عنه اللاجئون من خلال اتجاهاتهم **وفق الرؤية السوسيولوجية الآتية**:

♦ **أولاً**: حق العودة أصبح مرجعية الفعل الاجتماعي الفلسطيني بمضامينه المختلفة، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية من جهة، ومن جهة أخرى يمثل هذا المفهوم الإطار الديناميكي للنضال الفلسطيني عبر أكثر من خمسة عقود.

♦ **ثانياً**: حق العودة يمثل قاعدة الضمير الجمعي الذي يجمع عليه اللاجئون الفلسطينيون في الوطن والشتات.

♦ **ثالثاً**: الإبداعية الجمعية التي أبداها اللاجئون نحو حق العودة ارتكز على وحدة الهدف الذي يمثل قاعدة أساسية للفعل الاجتماعي الفلسطيني.

♦ **رابعاً**: إن التحليل الاجتماعي لمفهوم حق العودة عند اللاجئ الفلسطيني، كما أظهرها في اتجاهاته، يوضح ذلك أن هناك تناغماً بين العوامل الذاتية للاجئ (الاتجاهات) ، والسلوك الفعلي الهادف الذي يندرج ضمن بوتقة الفعل النضالي الفلسطيني في مراحله المختلفة، وعليه، يستنتج الباحث من خلال دراسته أن النسيج الكلي الذي عبّر عنه اللاجئون في الضفة وغزة نحو حق العودة لا يمكن تجزئته. فهناك حق فردي في العودة، ولكن هذا الحق لا يتم إلا في إطار كلي للاجئين، ومن هنا، يتفق الباحث مع الرأي القائل أن قضية اللاجئ لا يمكن تجزئتها، أو وسمها بالإنسانية بمعزل عن الإطار السياسي.

♦ **خامساً**: إنه ليس من المستغرب أن يعكس الفعل الاجتماعي لدى اللاجئين الفلسطينيين اتجاهات راديكالية نحو قضيتهم في أحيان كثيرة، لأن الظروف الموضوعية التي عاشها اللاجئ خلال الخمسين عاماً، قد شكلت لديه ميلاً نحو الفعل الدموي ضد الاحتلال الإسرائيلي، لذا يرى الباحث أن اللاجئ الفلسطيني استطاع أن يعبر عن فعله في إطار الموقف الحقيقي الذي ينسجم مع هذا الفعل، وهذا أضفى على الفعل النضالي في داخل المخيم صفة الديمومة من جهة (استمرارية ظاهرة اللجوء) ووحدة الاتجاه نحو حق العودة.

وهذا يتفق مع التحليل السوسيولوجي عند (بارسونز) في تحليله للفعل الاجتماعي في ضوء ثنائية الفعل والموقف.

♦ **سادساً**: إن قيمة الارتباط بالأرض عند اللاجئ الفلسطيني قد حكمت اتجاهاته السياسية نحو العودة، وأن التماثل الجمعي في رؤية اللاجئ السياسية نحو حق العودة، ارتبط بالظروف الشرطية كنوع من المؤثرات التي تخضع إليها تصرفات الفرد، والتي تتحكم في مواقفه الاجتماعية.

♦ **سابعاً**: يتفق الباحث مع رؤية (د. علي ليلة) في أن إنجاز الفعل وتحقيقه، لا بد أن تحكمه مجموعة من القيم الأساسية التي تحكم اختيارات الفاعل للغايات والوسائل، لهذا استطاع اللاجئ الفلسطيني أن يعبّر بوعي واضح من خلال اتجاهاته عن الوسائل الملائمة لتحقيق عودته.

♦ **ثامناً**: تؤكد المعطيات السوسيولوجية أن التجاور السكني بين جماعات متباينة اجتماعياً وثقافياً، يقلل من فرص التفاعل الاجتماعى والتكيف، إلا أن هذه المعطيات لا تنطبق على واقع الجماعات داخل المخيم الفلسطيني. لأن هذه الجماعات تشترك فى هم سياسى واحد وهو اللجوء، لذلك يجسد مفهوم حق العودة عند هؤلاء اللاجئين القاسم المشترك الذى تتواصل من خلاله الأجيال الفلسطينية داخل المخيم.

♦ **تاسعاً**: إن الفعل الاجتماعى الفلسطينى هو عملية إبداع جمعي مستقل دينامي متجدد، متعدد الصيغ ومتفاوت من خلال المستويات الآتية:

أ. إبداع الفكرة:

إنتاج وعى جمعي حقيقي مرتبط بموضوعية بعمق رؤية كلية وتصور شمولي أتاح سيطرة فكرية على الواقع القائم وإعادة تنظيم علاقته، إبداع في اكتشاف القوى الذاتية الخلاقة التى كانت إمكانية الوصول إليها متعذرة غائبة أو حاضرة، ضمن حصار كليات الواقع القائم.

ب. إبداع الفعل:

الوصول إلى قرار جمعى مباشر منظم واختيار مبادر وإيجابي يستجيب استجابة متحدية لواقع مجتمعى قائم، فعل تغييري مؤثر مرتبط بوسائله وموجه نحو نتائجه العملية ومتطور بتطور تفاعلاته الممتدة.

ت. إبداع الآلية:

استثمار القوى والقدرات الذاتية الفعلية والممكنة، وتطويرها بصورة خلاقة ومستقلة، البدء باستعمال طازج لتقنية موغلة فى البدائية، تحريك مخزون طبيعى وفير ساكن،

واختيار وسائل مشحونة بالرموز، غير قابلة للنفاذ أو المصادرة، والاعتماد على قوى اجتماعية جديدة بذهنية مقاومة ومفاهيم ومبادئ وقيم مغايرة غير راغبة بالتوقف أو التراجع، وإنما تتعمق وتتصلب بالممارسة.

ث. إبداع القيمة:

توجيه الفعل المؤثر نحو إنجازات ذات قيمة مجتمعية حالية ومستقبلية، صنع حقائق مادية صلبة وإحداث تحولات معنوية جديدة مهما بدت الآن غير مكتملة التشكل. (سارى، ١٩٩٠: ٢١)

وبعد هذا التوظيف النظري العام لنتائج الدراسة يمكن استعراض ما أسفرت عنه النتائج الميدانية من خلال التحليل المقارن بين متغيرات هذه الدراسة، **وبين نتائج الدراسات السابقة على النحو الأتي:**

دلّت النتائج على أن اللاجئين الفلسطينيين **يعتقدون أن العودة لن تتحقق في الأمد القريب**، واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة IPCRI (المركز الإسرائيلي الفلسطيني للبحث والمعلومات) سنة ١٩٩٨، إذ عبّر اللاجئون الفلسطينيون الذين خضعوا للاستطلاع عن اعتقادهم أن العودة لن تتحقق في غضون ثلاث سنوات أو خمس سنوات، أو حتى خمس عشرة سنة. وصرح نصفهم بأنه لا يوجد عندهم أمل في حل قضيتهم خلال حياتهم، ولا يعتقدون بأن وضعهم كلاجئين سيتغير أو سيتبدل في الأمد البعيد. (IPCRI, 1998: 137) ، كما انسجم مع هذا الطرح ما توصلت إليه دراسة عويضة، حيث أكد أن اللاجئين الفلسطينيين لم يكونوا بمعزل عن الأحداث، أو خارج المعادلة، فهم يعلمون جيداً ميزان القوى، ويدركون أيضاً أن عودتهم مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً. ومن خلال إدراكهم لحالة الضعف الفلسطيني والعربي في هذه المرحلة، وعلى الرغم من تمسكهم بحق العودة، فإن غالبيتهم يدركون أن حق العودة لن يتم في الأمد القريب، وهذا الإدراك نابع من وعي اللاجئ الفلسطيني أن (إسرائيل) هي دولة قوية، مما يؤدي إلى استمرار معاناتهم واحتلال أرضهم. (عويضة، ١٩٩٨: ١١٥)

وعلى الرغم من ذلك فقد أكد اللاجئون الفلسطينيون أن العودة ستتحقق، وأنهم مؤمنون بحتمية انتصار قضيتهم، وهذا ما دعمته أيضاً نتائج دراسة IPCRI الواردة سابقاً. ويعتقد اللاجئون الفلسطينيون أن الظروف المستجدة عليهم لن تغيّر من واقع حالهم، فبالرغم من تمسك اللاجئين الفلسطينيين بخيار المقاومة، فإنهم يدركون أن الأوضاع الراهنة، لن توصلهم إلى طموحاتهم، نتيجة الخلل في ميزان القوى بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وبينت النتائج أن هناك إدراكاً كبيراً **عكسه اللاجئون الفلسطينيون نحو كيفية خروج أجدادهم وآبائهم سنة ١٩٤٨ من بلدانهم**. فهم يعون بشكل كبير أن لجوءهم كان قسرياً بسبب العمليات الإرهابية التي قامت بها العصابات الصهيونية سنة ١٩٤٨ ضد أهليهم وأماكنهم. وحاولت هذه العصابات طمس معالم القرى والمدن الفلسطينية من خلال تدميرها بشكل كلي، وإقامة مستوطنات يهودية حديثة عليها، كما أطلقت أسماء عبرية على هذه القرى، لكي تطمس بشكل كلي المعالم العربية الفلسطينية لهذه القرى والمدن المحتلة.

وبالرغم من الواقع الذي فُرض بقوة السلاح والبطش الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية وأصحابها، فإن اللاجئين الفلسطينيين يرفضون بشكل مطلق هذا الواقع، ولا يعترفون به، لأن حقهم الدائم في أرضهم أقوى من واقعهم الزائل بإذن **الله** تعالى. وهذا ما أكدته دراسة للباحث أجراها سنة ١٩٩٢ على عينة من الأطفال اللاجئين الفلسطينيين في مخيمي البقعة والوحدات في الأردن. (عبد الرحمن، ١٩٩٢: ١٥٦)

وفي نهاية هذه الدراسة يمكن التأكيد على ما يأتي:

- إن هناك عملية تواصل وامتداد تاريخي وسياسي، ومن خلال هذه العملية تحددت معها شخصية اللاجئ الفلسطيني، باعتباره فاعلاً تاريخياً على امتداد مواقع الشتات، واستطاع اللاجئون أن يشكلوا فهماً مشتركاً لقضيتهم.
- إن حق العودة هو مفهوم يدركه اللاجئ الفلسطيني ويعيه ويتواصل معه عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية وعلى رأسها الأسرة الفلسطينية.
- هناك امتداد وتواصل يربط حق العودة بالأجيال الفلسطينية الحديثة، وهذا يؤكد أن الزمن لا يلغي الحقوق، وإن تغيرت موازين القوى، واختلطت الأحكام القانونية.
- يشكل المخيم عنواناً للجوء الفلسطيني، وهو الذي يضمن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هجروا عنها عام ١٩٤٨.
- إن مشكلة اللاجئ الفلسطيني لا يمكن تجريدها بشكل إنساني واقتصادي بمعزل عن العامل السياسي.
- إن حق العودة حق ثابت وطني استراتيجي يتبناه اللاجئ الفلسطيني، ولا يمكن تجاوزه بأي حال من الأحوال.
- الرفض المطلق للتوطين، والمطالبة بتحسين الأوضاع داخل المخيمات الفلسطينية، لأن ذلك يساعد على بقاء اللاجئين الفلسطينيين داخل المخيم، ويُحد من الحراك الجغرافي خارجه.

♦ يدرك اللاجئ الفلسطيني بشكل قوي البدائل التي عرضت عليه في الدراسة، وهذا يشكّل أرضية سياسية متينة للمفاوض الفلسطيني في عراكه مع المفاوض الإسرائيلي فيما يسمى بمفاوضات الحل النهائي.

♦ يرفض اللاجئون اختزال قضيتهم وتجريدها من مضامينها، وهم يرون أن حتمية انتصارهم تتمثل في العودة إلى ديارهم وليس إلى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

♦ هناك إيمان عميق في ضمير اللاجئ الفلسطيني برفض الكيان الصهيوني ووجوده، وعدم الاعتراف به، وأن هذا الإيمان يعبّر عن ضمير الإنسان العربي ووجدانه، ورفضه لهذا الكيان الذي يهدد الأمن القومي العربي بشكل مباشر، واللاجئ الفلسطيني يجسد هذا الضمير في رؤيته للعملية السلمية وفي رفضه لها، وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

♦ يتفق الباحث مع رؤية (عويضة) بأن مغادرة السياسيين والمثقفين قاعدة اللاجئين وإقلاعهم نحو قاعدة الظرف الزماني الراهن، يعني أنهم يضعون مشكلة اللاجئين في ذيل القائمة، تاركين لها هامشاً ضيقاً يخنقون فيه أمل الحل العادل الذي يعيد الحق لأصحابه. والأجدر البقاء مع نتائج الدراسة والتمسك باتجاهات اللاجئين نحو حل قضيتهم، إن لم يكن في الظرف الراهن، فليترك إلى ظروف أفضل.

♦ إن الوحدة الوطنية الفلسطينية تُعد ركيزة رئيسة من ركائز حق العودة.

♦ يؤكد اللاجئون الفلسطينيون من خلال اتجاهاتهم، أن تحديد بقعة الدولة الفلسطينية الجغرافية على جزء من فلسطين، لا يمكنه أن يلغي حق العودة للاجئين إلى بقية أنحاء فلسطين التاريخية.

♦ إن الاتجاهات الضعيفة التي عبّر عنها اللاجئون في الدراسة نحو المفاوضات السياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ناتجة عن إدراك هؤلاء اللاجئين أن هذه المفاوضات قد حوّلت قرار (١٩٤) إلى مجرد مطلب فلسطيني، بعد أن كان مرجعية للحركة الوطنية الفلسطينية.

♦ إن تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، وبدون أن يقترن بعملية موازية لإعادتهم، قد يؤول إلى جعل عملية تحسين الأوضاع إلى عملية مساندة للتوطين.

♦ إن النسيج الداخلي الفلسطيني أقوى وأعمق من أية تباينات، وأن هذه الاختلافات عززت طابع الوحدة الوطنية.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، فإن الباحث يوصي بما يأتي: (وهو ما أكدته مؤتمرات اللاجئين الفلسطينيين المختلفة) :

١. الحفاظ على المخيمات الحالية، ومنع تحولها إلى أحياء متداخلة مع المدن.

٢. يجب تحويل حق العودة من مستوى الشعار إلى مستوى خطة عمل.

٣. إجراء المزيد من الدراسات حول اللاجئين الفلسطينيين، وتفعيل قضيتهم من خلال إقامة الندوات واللقاءات والمؤتمرات الجماهيرية.

٤. العمل على بناء شبكة اتصال بين قطاعات اللاجئين في أماكن تواجدهم في العالم كافة، وبشكل خاص في المخيمات داخل الوطن وخارجه.

٥. اعتبار قضية اللاجئين قضية سياسية في المقام الأول، وهي جزء لا يتجزأ من القضية الوطنية الفلسطينية.

٦. صياغة برنامج عمل وطني واجتماعي وسط تجمعات اللاجئين في كل مواقعهم، أساسه حق العودة والنضال في سبيل إقراره، وتحويل قضية اللاجئين إلى قضية قومية وإسلامية تشترك في المسؤولية عنها جميع أقطار الأمة العربية والإسلامية.

٧. رفض مشاريع التوطين الهادفة إلى تصفية ملف اللاجئين باعتبار التوطين لا يتناقض مع حق العودة فحسب، ولكن باعتباره فتنة داخلية مع الدول المضيفة.

٨. تعدُّ نتائج هذه الدراسة مرجعية لكل مهتم بقضية اللاجئين، وذلك لأنها عبّرت عن قطاع واسع من اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. الطويل، فالح، اللاجئون الفلسطينيون: قضية تنتظر حلاً، إربد: مطبعة ابن خلدون، ١٩٩٦).

٢. عبد ربه، صلاح، اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال الحزين، بيت لحم: مركز المعلومات البديلة، ١٩٩٦.

٣. سمارة، عادل، اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة واستدخال الهزيمة، القدس، وكالة أبو غوش للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

٤. الصوباني، صلاح، أوضاع مخيمات قطاع غزه ومشاريع التوطين، صامد الاقتصادي، السنة الثالثة، العدد ٨٤، عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، نيسان – حزيران، ١٩٩١.

٥. بابادجي، رمضان وآخرون، حق العودة للشعب الفسطيني ومبادئ تحقيقه، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

٦. محمود، السيد عبد الحليم، علم النفس الاجتماعي والاعلام، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٩).

٧. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزه، ١٣– ١٥ تشرين أول، نابلس، ١٩٩٥.

٨. الفسفوس، فايز، اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات منطقة بيت لحم نحو مشاريع التوطين، بيت لحم: جامعة بيت لحم، ١٩٨٥.

٩. عويضة، رياض، اتجاهات اللاجئين الفلسطينين نحو الحل الدائم لمشكلتهم، فلسطين، ١٩٩٨.

١٠. ساري، سالم، الابداعية الجمعية: دراسة في الانتفاضة الفلسطينية، المستقبل العربي، العدد ١٤٢، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

١١. عبد الرحمن، حسن، اتجاهات أطفال المخيمات في الأردن نحو الانتفاضة الفلسطينية، عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٢.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Pulfer, G. , Gazan Refugee perspective forward Oslo Accords, Bethlehem: Badil, 1998*
2. *Hijjawi, S. , Palestinian Refugees in Jordan: Integrated and Hoping to Return, Amman: Badil, 1998.*
3. *Jerusalem and Communication center, public opinion polls on Palestinian Attitudes towards Palestinian Refugees, No. , 34, Jerusalem, December, 1999.*
4. *Jerusalem post, June 13, 1973.*
5. *Hazboun, N. , Israeli Resettlement scheme, for Palestinian Refugees in West Bank and Gaza strip Since 1967, Ramallah: Diaspora and Refugee center, Shamel, 1996.*
6. *Afinson, J. , A Comprehensive Study about Palestinian Refugees in the West Bank, Rammallah: Palestinian national Authority, Ministry of Information, Press office, feb. m 1992.*
7. *Katz, D. , public opinion and propaganda, New York: Holt Rinehart and winston Inc. , 1954.*
8. *Khashan, H. , Palestinian Resettlement in Lebanon: Behind the Debate, Montreal studies on the Contemporary Arab world, April, 1994.*
9. *Center for Palestine Research and Studies Survey Research Unit. Poll, No. 8, Jerusalem 1994.*
10. *Palestinian Academic Society for International Affairs, (Passia) , The status Quo of Palestinian Refugees and their Attitudes towards proposed solutions, Ramallah: Palestinian National Authority, Ministry of Information, Press office, 1995.*
11. *IPCRI, Oslo Accords –West bank Refugee perspectives, Bethlehem, Badil, 1997.*
12. *Sha'aban, H. , Palestinian Refugees in Lebanon, Political and social effects of the Oslo Accords, Bethlehem, 1998.*
13. *IPCRI, the future of Palestinian Refugee issue in final status negotiations, Palestinian Refugees: their past, present and future, Jerusalem, 1998.*
14. *Sirhan, B. , Palestinian children: The generation of liberation, Beirut: PLO, Research center, 1970.*
15. *Jarrar, N. , The Question of Return from the point of view of the Palestinian Refugee, Nablus: Annajah national University, 1996.*